الأمم المتحدة

A/64/PV.37

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٣٧**

الأربعاء، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

تقرير مجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/64/490)

مشروع قرار (A/64/L.11)

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر على دعوتكم لعقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان (A/64/53/Add.1)، المعقودة في يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية، وكذلك النظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن صراع غزة، المعروف أيضا بتقرير غولدستون.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي اطلعت باهتمام كبير على الموجز التنفيذي لتقرير البعثة يساورها قلق كبير للغاية وصدمة مفجعة لما احتواه من معلومات، عكست بشكل أو بآخر مدى فداحة الانتهاكات الإنسانية الخطيرة التي ارتكبتها قوات الجيش الإسرائيلي خلال حربها على قطاع غزة. فالاستنتاجات والحقائق الوقائعية التي أوردها موجز التقرير الذي غطى بتحقيقاته مجرد ٣٦ حادثا من مئات الحوادث المأساوية الأخرى التي اقترفتها إسرائيل، كشفت وبشكل واضح، الأنماط الرئيسية الخطيرة للانتهاكات والعنف غير الإنساني المنتظم والمنهجي الذي ارتكبته إسرائيل ضد السكان المدنيين العزل في قطاع غزة وهو ما يكفي لإدانتها قانونيا بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يعاقب عليه القانون الجنائي الدولي.

فتحقيقات البعثة استنتجت، ضمن جملة أمور، أن العملية العسكرية الشاملة التي أطلقتها إسرائيل على قطاع غزة براً وجواً وبحراً باسم ”عملية الرصاص المصبوب“ انتهجت طريقة من العنف المفرط غير المشروع دولياً نتيجة لتعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وعن سبق إصرار، تنفيذ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

سياسة عسكرية شاملة ومباشرة لا تبررها الضرورات العسكرية، ولا تميز بين الأهداف الإنمائية والعسكرية، ضد المنازل والمناطق المأهولة بالسكان ومرافقها الحيوية كالمستشفيات، مما أسفر عن مقتل ما يزيد عن ١ ٤٠٠ مدني فلسطيني وإصابة وإعاقة الآلاف غيرهم أغلبهم من الأطفال والنساء والعجزة. إن العمليات العسكرية الإسرائيلية استهدفت وبشكل متعمد ومباشر منشآت ومباني الأمم المتحدة التي استخدمت مقارها في ذلك الوقت مراكز لإيواء المئات من الهاربين واللاجئين كان منها مدرسة تابعة للأونروا كانت تأوي في ذلك الوقت ما يزيد عن ١ ٤٠٠ شخص، مما تسبب بخسائر كبيرة بالأرواح. هذا فضلا عن ممارستها لسياسة العزل الاقتصادي والسياسي المنهجي على قطاع غزة، بما فيها إغلاق المعابر أمام حركة الأشخاص والسلع والخدمات وفرض القيود المشددة على دخول السلع الإنسانية الأساسية وإمدادات الغذاء والدواء والوقود، مما انعكس بشكل أكثر كارثياً على الوضع الإنساني والاجتماعي والصحي والاقتصادي لسكان قطاع غزة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تجدد استنكارها وإدانتها لهذه الجرائم والانتهاكات الفظيعة التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة وغيرها في مدن وقرى الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية المشار إليها في تقرير غولدستون، تعتبر هذه الخروقات الإسرائيلية إضافة جديدة إلى سجلها التاريخي المليء بجرائم الحرب والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨. وعليه، فإننا نطالب اليوم المجتمع الدولي وبالأخص جميع هيئات ومؤسسات وأجهزة الأمم المتحدة بالتحرك العاجل كل في حدود ولايته طبقا لتوصيات تقرير غولدستون لاتخاذ الإجراءات الصارمة والكفيلة بالضغط على إسرائيل لحملها على الوقف الفوري لسياسة حصار غزة طبقا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووقف كل انتهاكاتها وخروقاتها الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطيني، التي لا تزال تؤجج من حلقة العنف وحالة عدم الاستقرار بالمنطقة، بل وتهدد أيضا السلام والأمن الدوليين وتعوق استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط.

كما نطالب بضرورة مصادقة الجمعية العامة على تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثانية عشرة وعلى توصياته ولا سيما التي تدعو الأمين العام إلى إحالة تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في قطاع غزة إلى مجلس الأمن الدولي، للنظر فيه بجدية، واتخاذ الإجراءات الفورية بشأنه بموجب الميثاق وأحكام القانون الدولي، وبالأخص ما يدعو منها إلى مطالبة إسرائيل وفي إطار مهلة محددة بالتعاون وإجراء التحقيقات النزيهة والمستقلة والفعالة والعاجلة وتحديد المسؤولين المباشرين عن هذه الانتهاكات، لإخضاعهم للمساءلة وتطبيق نظام العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

كما نطالب بإدانة جميع سياسات القتل والدمار والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها إسرائيل وتسببت بخلق حالة بائسة من الدمار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الشامل الذي يعيشه الفلسطينيون اليوم في قطاع غزة.

ونطالب أيضا بدعوة حكومة سويسرا بصفتها جهة الإيداع لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية اللازمة في أسرع وقت ممكن لعقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للنظر في التدابير اللازمة اتخاذها لضمان إنفاذ الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتنفيذ إسرائيل لالتزاماتها بها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وإذ نشدد على ضرورة إبقاء هذه المسألة قيد النظر المستمر للجمعية العامة وذلك على ضوء التقارير التي سوف يقدمها الأمين العام حول هذه المسألة، ندعو إلى تعزيز

المجتمع الدولي لجمع مساعداته الاقتصادية والإنسانية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما فيها جهود إعادة إعمار المؤسسات الفلسطينية الأساسية هناك، وتعزيز دعم الخدمات التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

وفي الختام، نحث جميع الدول الأعضاء المؤمنة بالشرعية الدولية على العمل نحو التصويت لصالح مشروع القرار المعروض على هذا الاجتماع بشأن هذه المسألة، وذلك تحقيقا للعدالة الإنسانية وتجسيداً لثقافة عدم الإفلات من العقاب، كما نصت عليها البروتوكولات الدولية ذات الصلة، طبقا لقواعد القانون الدولي.

السيد لوليشكي (المغرب): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم عن امتنان وفد بلادي لاستجابتكم للطلب الذي تقدمت به المجموعة العربية مدعومة بدول عدم الانحياز من أجل عقد هذا الاجتماع الهام للجمعية العامة، قصد تدارس قرار مجلس حقوق الإنسان الأخير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويؤيد وفد بلادي البيانات التي تقدم بها ممثلو كل من مصر عن حركة عدم الانحياز وسوريا عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ويود في نفس السياق التركيز على بعض النقاط الهامة التالية.

لقد تعددت التقارير الدولية التي أبرزت بما لا يقبل الجدل جسامة الأفعال التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في غزة. ولم يكن تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي غولدستون وعلى أهميته إلا واحداً ضمن تقارير أخرى تعرضت كلها لأوجه التنكيل بالشعب الفلسطيني خلال الحرب التي فرضت عليه في قطاع غزة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي لم تحترم خلالها القوات الإسرائيلية أبسط قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وقد خلف هذا الاعتداء ما لا يقل عن ١ ٤٠٠ قتيل وأكثر من ٥ ٠٠٠ جريح لم يستثن من بينهم لا الشيوخ ولا النساء ولا الأطفال ولم تنج من آثاره التدميرية لا المساجد ولا المدارس لا المستشفيات ولا حتى مكاتب المنظمة التي تنضوي تحتها. وقد تضمن التقرير الأخير للجنة غولدستون تقييما موضوعيا للممارسات التي صدرت خلال مدة العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة، والتي وصفتها اللجنة بالانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية ذات الصلة، والتي تستوجب إجراء تحقيقات جادة بطريقة محايدة ومستقلة وعاجلة وفعالة. وهي مسؤولية تقع أولا بأول على عاتق الأطراف.

ولم يفت التقرير التذكير بالاختلاف النوعي لهذه العملية العسكرية مع أي عمل عسكري سابق قامت به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأدت إلى معاقبة جماعية لسكان غزة عبر استعمال مفرط وغير متناسب للقوة ضد الأهداف المدنية، ومن أجل تدميرها واستهداف سبل عيش السكان الفلسطينيين وجعل مسار الحياة اليومية والعيش الكريم شبه منعدم.

وقد كان المجتمع الدولي يأمل بعد وقف إطلاق النار بموجب القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) لمجلس الأمن أن تكف آلة الحرب الإسرائيلية عن هذه الممارسات وأن تمهد الطريق لإعادة بناء ما دمرته بتخفيف القيود على حركة نقل الأشخاص والمواد الضرورية الكفيلة بتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة النذر القليل من مقومات حياة كريمة على نقائصها وتهيئة جو ملائم ينعش ويعيد الحياة لعملية السلام.

لكن وعوض ذلك، تمادت إسرائيل في انتهاج نفس السياسة باستمرار توغلات قواتها في القطاع وإغلاق المعابر وعرقلة المعونات الإنسانية والحيلولة دون انطلاق مسلسل

الإعمار كما خططت له والتزمت بتمويله الأطراف الدولية. وكل ذلك في إطار مخطط شامل وممنهج يكرس سياسة العقاب الجماعي في حق الشعب الفلسطيني. وبالتزامن مع ذلك، فقد واصلت إسرائيل سياساتها اللاقانونية في القدس، والتي ترجمتها عمليا في الاستحواذ على المزيد من الأملاك والعقارات العربية داخل الأحياء العربية وإجبار السكان على النزوح منها والاستيلاء عليها من أجل وصل المستوطنات ببعضها وتقطيع أوصال الوجود العربي بالاستمرار في بناء الجدار العازل، وكل ذلك لتحجيم الوجود العربي في المدينة قصد تغيير الوضع الديمغرافي والسكاني بها.

كما أن إسرائيل لم تتوان عن استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية بالمدينة، وذلك بمواصلة الحفريات المشبوهة وإقامة شبكات الأنفاق تحت وفي محيط المسجد الأقصى المبارك، بمبررات واهية. وأخيرا بالتغطية على محاولة تستهدف استباحة باحة المسجد المبارك والمساس بحقوق المصلين في الولوج الآمن وغير المقيد لأماكن العبادة. وكل هذه ممارسات مرفوضة تتنافى بشكل مطلق مع قرارات الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي وضرورة احترام المشاعر الدينية لممارسي الديانات السماوية الأخرى التي تقدس هذه المدينة.

السيد الرئيس، إن المملكة المغربية التي يترأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس، تعبر عن انشغالها البالغ والعميق وإدانتها لما يتعرض له المسجد الأقصى بشكل خاص والقدس الشرقية بشكل عام، من ممارسات عدوانية وعملية استيطانية باعتبارها تشكل تهديدا حقيقيا للأوضاع والتوازنات السكانية والعمرانية في هذه المدينة.

وانطلاقا من نفس المسؤولية واعتبارا للمكانة المحورية التي تحتلها القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي لم يتوان جلالته في كل مرة دعته الضرورة إلى ذلك إلى إثارة انتباه الأمم المتحدة والقوى الدولية الفاعلة والقيادات الروحية، وخاصة قداسة البابا، إلى الأخطار المترتبة على الأعمال الإسرائيلية اللامشروعة والأحادية الجانب وحثها على تحمل مسؤوليتها أمام تلك الأفعال التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي والمساهمة في الحفاظ على الطابع الخاص للقدس، وفقا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والالتزامات التي أقرتها الأطراف سابقا.

وقد أكد الاجتماع الأخير حول القدس الذي نظمته بالمغرب وكالة بيت مال القدس المنبثقة عن لجنة القدس ومؤسسة ياسر عرفات في الأسبوع المنفرط بالمغرب، ضرورة تدخل المجتمع الدولي من أجل وقف جميع أشكال الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تتعرض لها مدينة القدس ومقدساتها وكذا احترام حرية الأديان على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنطبق عليها مقتضيات القانون الدولي واتفاقيات جنيف الرابعة. كما طالب المشاركون بضرورة احترام حرية الأديان والعبادات والأماكن المقدسة وتعزيز روح التعايش والتسامح.

السيد الرئيس، انطلاقا من اقتناع المملكة المغربية الراسخ بأن اعتماد منطق القوة ومحاولة فرض الأمر الواقع لا ولن يؤدي إلا لتفاقم الأوضاع المتدهورة أصلا في المنطقة، فإن المملكة المغربية تجدد تأكيد ضرورة استئناف عملية السلام كخيار لا محيد عنه وفقا للمرجعية التي اعتمدت عليها الأسرة الدولية، وهي خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والتفاهمات والاتفاقيات الصادقة بين الأطراف على أن المفاوضات ليس حلقات منفصلة بعضها عن البعض، بل تشكل مسلسلا متكاملا يجب استئنافه من حيث توقف؛ وإلا أصبح مسارا عبثيا لا نهاية ولا أفق له.

وعلى هذا الأساس، يشدد المغرب دعمه لرؤية اللجنة الرباعية القائمة على حل الدولتين ومبادرة الرئيس

الأمريكي التي يلتزم فيها بإقامة الدولة الفلسطينية. وانطلاقا من نفس القناعة، نتطلع بأمل إلى نجاح المساعي المتواصلة للإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس أوباما، لإعادة إطلاق عملية السلام على أسس متينة ومواصلة الجهود الدولية الموازية التي تسعى إلى نفس الهدف، بما فيها الجهود الأوروبية.

غير أن هذه الجهود، سيدي الرئيس، هذه الجهود الدولية ستبقى محدودة النتائج إذا لم تواكبها تغييرات في نظرة الأطراف لبعضها البعض. وقد عبر معلم مدرسة متوسطة في إسرائيل وطبيب نفساني فلسطيني عن حقيقة تستحق منا جميعا ومن الأطراف أولا بأول التمعن فيها. وهكذا فقد صرح المعلم الإسرائيلي، عوفر شينار، للجنة التحقيق، وأقتبس ”أن من الضروري الوقوف على حقيقة أن الشعور بالوقوع ضحية أمر يميز كلا الجانبين. والإدراك بأن الجانب الآخر ليس فقط الطرف الذي ينتهك حقوقنا الإنسانية بل إنه يتعرض هو الآخر إلى انتهاك حقوقه الإنسانية، وأنه يعاني هو أيضا“.

أما الطبيب النفساني الفلسطيني، الدكتور إياد سراج، فلم يكن أقل بلاغة في تشخيص الوضع، حينما صرح بدوره، وأقتبس كذلك:

> ”أرى أننا نشاهد ليس حالة حرب فحسب، بل أيضا حالة ثقافية ونفسية. وآمل أن يبدأ الإسرائيليون معالجة آثار شعورهم بأنهم ضحايا والبدء في معاملة الفلسطيني ككائن بشري من جميع الوجوه، يتساوى مع الإسرائيلي في الحقوق. والعكس صحيح أيضا، إذ يجب على الفلسطيني أن يتعامل مع نفسه وأن يحترم نفسه ويحترم اختلافاته لكي يستطيع الوقوف أمام الإسرائيلي أيضا باعتباره كائنا بشريا كاملا له نفس الحقوق والواجبات. وهذا هو الطريق الحق لتحقيق العدل والسلام“.

(*A/HRC/12/48*، الفقرة ١٩٠٥). أعيد ما قاله هذا الفلسطيني، ”وهذا هو الطريق الحق لتحقيق العدل والسلام“.

سيدي الرئيس، إن الوعي المتبادل بهذه الحقيقة البديهية والبالغة الأهمية هي بداية الطريق للحل العادل والشامل الذي ننشده جميعا، واللبنة الأولى في إحياء روح التعايش والتعاون بين شعوب هذه المنطقة.

السيد سلام (لبنان): اتهمت إسرائيل القاضي ريتشارد غولدستون، رئيس البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في غزة، بالانحياز. نعم سيدي الرئيس، إن القاضي غولدستون منحاز. بل إنه كان منحازا طوال حياته لشيء واحد هو الحقيقة. انحاز لها عندما ساهم في بلده، جنوب أفريقيا، بالتحقيق في أعمال العنف والترهيب. وانحاز لها عندما عمل في محكمة جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ومحكمة جرائم الحرب في رواندا. وكذلك يوم انضم إلى الفريق الدولي للجنة التحقيق في نشاطات النازيين في الأرجنتين، وإلى اللجنة الدولية المستقلة الخاصة بكوسوفو، وإلى لجنة فولكر الخاصة بالتحقيق في برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. والواقع أنه لولا انحيازه إلى الحقيقة وحدها، لما كان القاضي غولدستون لينجح في تولي أي من هذه المناصب القضائية الرفيعة.

اتهمت إسرائيل القاضي غولدستون أيضا بأنه لا يرى إلا بعين واحدة. هذا أيضا صحيح. فالقاضي غولدستون يأبى أن يرى إلا بعين واحدة. لكنها عين العدل، كما يراه هو. فقد رفض التفويض الأول الصادر عن مجلس حقوق الإنسان لبعثة تقصي الحقائق في غزة لأنه دعا إلى التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل فحسب، و لم يقبل المهمة إلا بعد الموافقة على طلبه توسيع التفويض ليشمل كل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي

يمكن أن تكون ارتُكبت في إطار العمليات العسكرية التي نُفذت في غزة.

وهناك في إسرائيل من يصوب سهامه إلى النتائج التي توصلت إليه بعثة التحقيق، معتبرا أن الأهداف السياسية هي التي قادت عمل رئيسها القاضي غولدستون.

والمفارقة هنا أنه لو افترضنا، وعلى سبيل الجدل ليس إلا، أنه كانت للقاضي غولدستون غاية سياسية من وراء تقرير هذه البعثة،، فهي لن تكون سوى السعي إلى إنقاذ إسرائيل من نفسها. فريتشارد غولدستون يعرّف عن نفسه أولا أنه ''يهودي قام طوال حياته بدعم إسرائيل وشعبها''، بحسب ما جاء في مقالته في ''الجيروزاليم بوست'' بتاريخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. بل إن ابنته نيكول تقول في مقابلة لها مع إذاعة الجيش الإسرائيلي يوم ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي إن والدها ''صهيوني يحب إسرائيل''!

وإلى جانب الطعن باستقلالية غولدستون وحياديته وصدقيته، برز في إسرائيل من راح يشكك أيضا في أسلوب عمل البعثة ومهنيتها. والواقع أن البعثة اعتمدت مقاربة شاملة ومنهجا علميا استند للسعي إلى جمع المعلومات من مصادرها الأولية، مثل إجراء المقابلات مع الضحايا والشهود والقيام بالزيارات الميدانية، وتحليل أشرطة الفيديو والصور الفوتوغرافية، بما فيها تلك الملتقطة بالأقمار الاصطناعية، ومراجعة التقارير الطبية، وطلب التحاليل الطبية لبقايا الأسلحة والذخائر، وتنظيم جلسات استماع علنية في غزة وجنيف. وفي هذا المجال، أجرت البعثة ١٨٨ مقابلة فردية، وراجعت أكثر من ٣٠٠ تقرير ومذكرة خطية وغيرها من الوثائق، وقد بلغ مجموعها أكثر من ١٠ ٠٠٠ صفحة وأكثر من ٣٠ فيديو و ٢٠٠ ١ صورة.

هذه الحملة الشرسة من الاتهامات الموجهة ضد القاضي غولدستون وعمل بعثة تقصي الحقائق لا هدف لها، في رأينا، سوى صرف الأنظار عن جوهر الموضوع، ألا وهو النتائج التي توصلت إليها هذه البعثة. لذلك، فإننا سنقوم بالتركيز على بعض أهم هذه النتائج.

في مقدمة هذه النتائج أن البعثة خلصت إلى أنه لا يمكن فهم العملية العسكرية في غزة أو تقييمها بمعزل عن التطورات التي سبقتها أو لحقتها، إذ أنها جزء من سياسات متواصلة في غزة والأراضي المحتلة. والكثير من هذه السياسات ينطلق من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أو يؤدي إليها. وأبرز تجليات هذا التواصل هو سياسة الحصار التي تمثل، في رأي البعثة، سياسة عقاب جماعي متعمد من حكومة إسرائيل على سكان قطاع غزة.

وتشير البعثة إلى تلاقي أهداف العمليات العسكرية في غزة مع العديد من ممارسات إسرائيل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بهدف تعزيز سيطرتها عليها مثل مصادرة المزيد من الأراضي وجرف المنازل ومنح التراخيص لبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات وتضييق حرية الحركة للفلسطينيين.

أما من حيث طبيعة العمليات العسكرية الإسرائيلية وأهدافها، فقد وجدت البعثة ما يلي: أولا، أنه فيما عمدت إسرائيل إلى تصوير عملياتها على أنها رد على الهجمات الصاروخية في إطار ممارسة حق الدفاع عن النفس، فإن خطتها كانت موجهة، على الأقل في جزء منها، إلى هدف آخر هو سكان غزة عموما بغية معاقبتهم على ما يبدو دعما منهم لحركة حماس ودفعهم إلى تغيير موقفهم هذا؛ ثانيا، إن عدم التمييز المتكرر بين المقاتلين والمدنيين لا يبدو أنه نتيجة أخطاء عرضية، بل نتيجة توجيهات للجنود حسب شهادات بعضهم؛ ثالثا، تشير الأدلة إلى أن تدمير المنشآت الغذائية وأنظمة الصرف الصحي ومعامل الإسمنت والبيوت السكنية كان نتيجة سياسة منظمة ومتعمدة للقوات العسكرية

الإسرائيلية، ليس لأن هذه الأهداف شكلت تهديدا عسكريا لها، بل لجعل دورة الحياة اليومية والعيش الكريم أكثر صعوبة على السكان المدنيين؛ رابعا، ويبدو أنه كان هناك اعتداء على كرامة السكان. وهذا لم يتضح باستخدام السكان دروعا بشرية، وبالاعتقالات غير القانونية، ومنها في ظروف غير مقبولة فحسب، بل أيضا في سوء معاملة الناس لدى اقتحام منازلهم والعبث بممتلكاتهم عند احتلالها، ناهيكم بالكتابات على الجدران، ومنها الشعارات القذرة وغالبا العنصرية، وهي كلها تعكس صورة عامة من الإذلال للشعب الفلسطيني وتجريده من إنسانيته؛ خامسا، إن ما حصل كان اعتداء متعمدا وغير متكافئ على سكان مدنيين بهدف معاقبتهم وإذلالهم وترهيبهم وتقويض قدراتهم الاقتصادية بشكل جذري وإخضاعهم للمزيد من التبعية.

وبالنسبة للنتائج القانونية، فإن أبرز ما توصلت إليه البعثة هو:

أولا، إن إسرائيل لم تتخذ في العديد من الحالات الاحتياطات المطلوبة بموجب الأعراف القانونية للحد من الخسائر العرضية في حياة المدنيين أو إيقاع الضرر بممتلكاتهم. ثانيا، شكلت الهجمات المتعمدة على المدنيين وممتلكاتهم انتهاكا لـ ''مبدأ التمييز'' في القانون الدولي الإنساني، مما أدى إلى زهق أرواح وإلى إصابات خطيرة. ثالثا، لم تحترم إسرائيل مبدأ ''التناسبية'' منتهكة بذلك أعراف القانون الدولي كما بدا جليا في اعتدائها المتعمد على مراكز الشرطة وقتلها أعدادا كبيرة من رجالها في الدقائق الأولى من العمليات العسكرية. رابعا، إن استخدام إسرائيل أسلحة مثل الفوسفور الأبيض، وهي إن لم تكن محرمة بعد بموجب القانون الدولي، فيبقى استخدامها محظورا في كثير من الأحوال بموجب مبدأي ''التناسبية'' و ''احتياطات الضرورة''. خامسا، إن استخدام إسرائيل السكان دروعا بشرية هو أمر محرم بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني، كما أنه يشكل انتهاكا للحق في الحياة الذي يضمنه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. سادسا، إن احتجاز مجموعات من المدنيين بشكل مطول وفي ظروف غير مناسبة هو بمثابة العقوبة الجماعية التي تحرمها معاهدة جنيف الرابعة وأنظمة لاهاي. سابعا، إن إسرائيل ارتكبت انتهاكات خطيرة لمعاهدة جنيف الرابعة، لا سيما القتل المتعمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والتدمير الواسع للممتلكات التي لا تبررها حالة الضرورة العسكرية، مما يترتب عليه مسؤولية جنائية لمرتكبيها من الأفراد. ثامنا، ولعل هذا هو الأخطر، أن حرمان أهل غزة من سبل العيش الكريم، بما في ذلك العمل والمسكن والغذاء والماء وحرية الحركة والحق في مغادرة ديارهم والعودة إليها، قد يرقى إلى جريمة الاضطهاد، وهي من الجرائم ضد الإنسانية. لكل هذه الأسباب، ولأننا لا يمكن أن نقبل بالحجة القائلة إن الدعوة إلى المساءلة قد تعيق عملية السلام، بل أن العكس هو الصحيح، حيث أن منع الإفلات من العقاب هو من شروط العدالة التي يتطلبها السلام الشامل والدائم، فإن وفد بلادي يدعو جميع الدول الأعضاء في هذه الجمعية الموقرة إلى التصويت على مشروع القرار الذي بين أيديكم والقاضي بتبني تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في غزة.

وبعد كل ما تقدم، سمعنا رئيس دولة إسرائيل يقول إن هذا يحرم إسرائيل من حقها في الدفاع عن النفس، وعلى الأخص في وجه الإرهابيين. ولذلك، اسمحوا لي أن أختم بكلام آخر من إسرائيل نفسها، كلام جاء في مقال افتتاحي في ''الجيروزاليم بوست'' بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي:

(تكلم بالإنكليزية)

''هذا هو المفهوم الإسرائيلي للصيغة العادلة: يحق لنا أن نفعل ما نشاء بالفلسطينيين، لأن

كل ما نفعله هو، في المبدأ، دفاع عن النفس. أما الفلسطينيون، فلا يحق لهم تحريك إصبع واحدة ضدنا، لأن كل ما يفعلونه لنا هو، في المبدأ، إرهاب''.

''هكذا كان الأمر دائما. هكذا كان في عملية الرصاص المصبوب.

''وليس هناك حدود لحقنا في الدفاع عن النفس. ليس هناك شيء مثل ''عدم التكافؤ''. يمكننا أن نحاصر غزة. أن نرد على صواريخ القسام بطائرات الأباتشي والـ ''إف - ١٦''. يمكننا أن نرد بمعادلة العين بمائة عين.

''يمكننا أن ندمر عن عمد منازل ألوف الغزاويين، وبرلمان غزة، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، والمحاكم، ومصنع الطحين الوحيد في غزة، ومزرعة الدجاج الرئيسية، ومعمل تكرير مياه الصرف الصحي، وآبار المياه، والله يعلم ماذا بعد.

''ففي النهاية نحن نتصرف دفاعا عن النفس بالمبدأ.

''وأي حق يملك الفلسطينيون للدفاع عن أنفسهم ضد كل هذا؟

''لا شيء''.

السيد الهنائي (عمان): بادئ ذي بدء، يتقدم وفد بلادي لكم، السيد الرئيس، بخالص الشكر والتقدير على عقدكم جلسة المناقشة العامة للجمعية العامة للنظر في قرار وتقرير الدورة الخاصة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان الصادر بالوثيقة (A/64/53/Add.1) وقرار المجلس S-12/1 في إطار البند المعنون ''تقرير حقوق الإنسان''، وعلى جهودكم المخلصة والدؤوبة التي تثمنها حكومة بلادي عاليا للدعوة لعقد هذه الجلسة نزولا عند رغبة العديد من الدول والمجموعات الجغرافية والسياسية.

كما أود أن أعبر عن مساندتنا لما ورد في بيان سوريا بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وبيان جمهورية مصر العربية باسم حركة عدم الانحياز.

تنعقد الجمعية العامة اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية ومعنية بانتهاكات حقوق الإنسان، ألا وهي العدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصا تلك المجازر التي ارتكبتها إسرائيل بحق المدنيين في قطاع غزة خلال الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. إن ما تعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان ومجازر فاقت الوصف على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي راح ضحيتها أكثر من ١ ٤٠٠ شهيد فلسطيني وآلاف الجرحى وتدمير وقصف المنازل والمباني السكنية ومقار الأمم المتحدة التي تتمتع بامتيازات وحصانات دولية. وفي هذا الإطار، فإن سلطنة عمان ترحب بالنتائج والتوصيات التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق الدولية التي شكلها مجلس حقوق الإنسان برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، والتي أكد عليها أيضا مجلس حقوق الإنسان في قراره S-12/1 الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ خلال دورته الخاصة الثانية عشرة.

لقد أكد التقرير في أكثر من مناسبة ارتكاب السلطات الإسرائيلية لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما أكد أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يشكل سياسة عقاب جماعي، وانتهاكا من قبل إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، لاتفاقية جنيف الرابعة. كما عدّد التقرير الكثير والكثير من الجرائم، ومنها اتخاذ المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية.

لا بد من وقفة حاسمة للمجتمع الدولي تجاه جرائم الحرب الإسرائيلية ومحاسبة مرتكبيها وتعويض الضحايا. وهذا أمر ضروري لا ينبغي السكوت عليه واتباع سياسة التراخي وعدم التعامل معه بجدية. ويرى وفد بلادي أن ملاحقة المتسببين في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وارتكاب جرائم ضد الإنسانية من شأنه أن يجعل المسؤولين الإسرائيليين يدركون أهمية التحرك قدما في مسار عملية السلام في الشرق الأوسط والحرص على إحلال السلام العادل والشامل.

ويرى وفد بلادي أن إهمال النتائج والتوصيات التي وردت في تقرير بعثة تقصي الحقائق حول حرب غزة سيمثل انتكاسة حقيقية ونقطة تراجع في مجالات حقوق الإنسان منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن لغة الحرب والتصعيد العسكري لن تجدي نفعا، حيث أن الطريق الوحيد لضمان أمن إسرائيل يتأتى من خلال المفاوضات مع الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وصولا إلى سلام عادل وشامل يحقق الأمن والاستقرار لجميع الأطراف.

وختاما، يدعو وفد بلادي، ومن خلالكم سيدي الرئيس، مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته كاملة بصفته الجهاز المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين.

السيد هاربراساد (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تدين الهند بأقوى العبارات الممكنة انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء الصراع في غزة الذي وقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ونحن على اقتناع بأن التزام جميع الأطراف المعنية بالصكوك ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بدون تحفظات هي مسألة حتمية. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن يكون أي رفض من الأطراف المعنية القيام بذلك موضوع أكبر ازدراء ممكن من قبل المجتمع الدولي.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس، السيد محمد (السودان).

ونلاحظ أن منظومة الأمم المتحدة قد ناقشت عدة مرات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) قبل الجلسة التي نعقدها اليوم. لقد ناقش مجلس حقوق الإنسان في دورة استثنائية عقدها في منتصف الشهر الماضي هذا التقرير، الذي أُعد بموجب ولاية صريحة من رئيس مجلس حقوق الإنسان. ومن ثمّ، لنكن واضحين في أن ما نناقشه هو تقرير مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، المعقودة في جنيف في الشهر الماضي.

وأثناء اشتراكنا في الدورة الاستثنائية، لاحظنا أن بعثة تقصي الحقائق قد أعدت تقريرا شاملا يستحق أن يُبحث بعناية. ووثقت البعثة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها جميع الأطراف المعنية. وهذه مسألة تثير قلقا بالغا. وأشرنا أيضا إلى أهمية ألاّ نغفل عن مواطن الضعف في التقرير، بما فيها حقيقة أن التقرير نفسه يقر بأن استنتاجاته لا ترقى بالضرورة إلى مستوى الاثباتات المطبقة في المحاكمات الجنائية وكان ينبغي للبعثة أن ترفع توصياتها إلى المجلس وليس إلى المؤسسات الأخرى في الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف.

وكان التقرير أيضا من بين المسائل الرئيسية التي ناقشها مجلس الأمن في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وراقبنا بعناية المناقشة التي جرت في مجلس الأمن، على نحو ما فعلناه مع الأحداث التي أفضت إلى عقد جلسة المجلس. وتابعنا ذلك بإجراء تحليل دقيق للتطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت.

إن ارتباط الهند بفلسطين واستمرار التزامها نحوها متجذر في تاريخنا الحديث الذي يعود إلى كفاحنا من أجل الاستقلال. ونؤمن بأن حل قضية فلسطين ينبغي أن يستند

إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وينبغي أن يتمخض عن ذلك قيام دولة فلسطين ذات السيادة والمستقلة والقابلة للبقاء والموحدة التي تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها في سلام، جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وستواصل الهند القيام بكل ما في وسعها لمساعدة فلسطين في مساعيها لبناء القدرة والمؤسسات. وقد تجلت هذه النية، في جملة أمور، في تعزيز إسهامنا في الفترة الأخيرة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن استمرار جو انعدام الثقة ورفض المحادثات قد أصبح بسرعة عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والأمن في منطقة غرب آسيا. ويضيف الإرهاب والأزمة الإنسانية المتفاقمة عقبات أمام أي استئناف لعملية الحوار. ونحن على اقتناع بأن جميع الأطراف المعنية التي شاركت في الصراع الذي دار في قطاع غزة قبل حوالي عام بحاجة إلى أن تمعن تفكيرها وأن تتخذ الإجراءات الحازمة ضد المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وبصورة ذات مصداقية وسريعة، على نحو ما أوصى به تقرير غولدستون. وعلى المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، أن تضطلع بدور إيجابي في تهيئة بيئة مؤاتية للقيام بهذه التحقيقات وإجراءات المتابعة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه مع أننا نرحب بالجهود المختلفة المبذولة لتوثيق أوجه الظلم والفظائع التي ارتُكبت أثناء الصراع في قطاع غزة، فإن لدينا بعض التحفظات إزاء التأييد غير المشروط للتوصيات المختلفة وبعض الإجراءات التي اعتمدها تقرير غولدستون، بما في ذلك التوصيات بشأن إشراك المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نقدر إتاحة هذه الفرصة لنا لنتناول تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48). لقد نوقش مضمون التقرير من قبل في كلا مجلس حقوق الإنسان وفي إطار المناقشة المفتوحة الأخيرة التي أجراها مجلس الأمن. ولقد شعرنا بخيبة الأمل من القرارين اللذين اتخذهما مجلس حقوق الإنسان بشأن هذا التقرير الهام المعروض علينا. ونأمل أن تفضي مناقشة اليوم إلى اتخاذ قرار مسؤول وملائم من قبل الهيئة العالمية الوحيدة للأمم المتحدة.

إننا ننظر إلى التقرير المعروض علينا كجزء من الصورة الأوسع في مجال المساءلة – وهو موضوع ما زالت هيئات الأمم المتحدة تناضل من أجله بشكل مستمر. ومن ناحية أخرى، قامت الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء بتكثيف جهودهما لتعزيز حماية السكان المدنيين في أوقات الصراع المسلح. وكان الاتفاق الذي توصلت إليه الجمعية العامة بخصوص مبدأ المسؤولية عن الحماية أحد التعبيرات الواضحة عن هذا الالتزام القوي. وتقع هذه المسؤولية بصورة رئيسية على الدول، ولكنها تقع أيضا على المجتمع الدولي ككل، في الحالات التي تفشل فيها السلطات المحلية بشكل واضح في حماية السكان المدنيين.

ومن ناحية أخرى، لقد شهدنا استمرار إضعاف الاحترام للقانون الإنساني الدولي، الذي يشكل الضمانة الرئيسية لممارسة هذه الحماية. والأهم من ذلك، لا يوجد هناك اتساق في الجهود المبذولة لكفالة المساءلة. ولذا يمكن طرح السؤال المتعلق بالسبب وراء عرض هذا التقرير الشامل عن العمليات العسكرية في غزة علينا قبل عدة أشهر، بينما لم تكن الانتهاكات الواسعة النطاق والمحتملة للقانون الإنساني الدولي في إطار عمليات مكافحة التمرد موضوع أي تحقيقات ذات مصداقية. إننا نواجه مشكلة الانتقائية، التي نعرفها من خلال الإطار الأوسع لمناقشة حقوق الإنسان.

وعلينا أن نعالجها. لكن السكوت على كل شيء والسكوت على المعلومات المعروضة علينا لا يمكن طبعا أن يكون نهجنا.

وخلال العقد الماضي، أحرزت المنظمة تقدما كبيرا للغاية في مجال المساءلة وفي مكافحة الإفلات من العقاب. ومن المقبول بصفة عامة أنه لا يمكن أن توجد حصانة لمرتكبي أخطر الجرائم في عرف القانون الدولي: الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، ولا يمكن أن يوجد عفو عام عنهم. ومن المسّلم به بصفة عامة كذلك أن للسلطات القضائية الوطنية المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الحالات التي ترتكب فيها هذه الجرائم والمحاكمة عليها. ويقتضي القانون الدولي في حال عدم قيامها بذلك أن تتصدى لذلك الجهات الفاعلة الأخرى ضمانا لعدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. ويمثل هذا المبدأ أيضا الأساس الذي يقوم عليه مفهوم المحكمة الجنائية الدولية، وهي أهم تعبير عن مبدأ التكامل.

إن النتائج الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق بالغة الخطورة ومثيرة للقلق الشديد. فلم تكن البعثة بحكم ولايتها وطابعها تحقيقا جنائيا. ولكن من الواضح أنه يلزم إجراء تحقيق من هذا القبيل على أساس القدر الهائل من المواد التي جمعتها البعثة. والجمعية مطالبة الآن لدى نظرها في التقرير بأن تتصرف وفقا لمبدأ المسؤولية الرئيسية للأطراف في الصراع، وهو ما دعت إليه البعثة نفسها. لذلك نأمل في أن يركز مشروع القرار الذي يُعتمد في نهاية هذه المناقشة على مسؤولية أطراف الصراع عن التحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والمحاكمة عليها.

ونرى أن ذلك قد برز إلى الوجود كعنصر مشترك قوي في المواقف المتخذة في المناقشات السياسية الخلافية على مدى الأسابيع القليلة الماضية. وينبغي إجراء هذه التحقيقات وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، وينبغي أن تتوافر للجمعية إمكانية العودة إلى نظر المسألة عند الاقتضاء، بهدف اتخاذ مزيد من الإجراءات على أساس من التقرير الذي يقدمه الأمين العام.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للرئيس لعقد هذه الجلسة بشأن تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (A/64/53/Add.1).

ويساور اليابان قلق شديد إزاء تزايد عدد الوفيات والخسائر التي تقع بين صفوف المدنيين في الصراعات المسلحة في أنحاء العالم. ويشكل العنف الذي تمارسه الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول ضد المدنيين انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وينبغي محاسبة مرتكبيها جميعا.

لقد انقضت عشرة شهور على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإعرابه عن قلقه الشديد إزاء الأذى الذي جري إلحاقه بالمدنيين وبمنشآت الأمم المتحدة في غزة. ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في غزة، ولا سيما محنة النساء والأطفال، رهيبة وخطيرة. ولا بد لنا من الإعراب عن قلقنا العميق ومن حث الأطراف المعنية على أن تبذل قصارى وسعها لتحسين هذه الحالة.

وقد اتخذ مجلس حقوق الإنسان في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر قرارا فيما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (القرار S-12/1) وأوصى الجمعية العامة بالنظر في تقرير البعثة (A/HRC/12/48). ونلاحظ أن بعثة تقصي الحقائق بذلت جهدا كبيرا لمحاولة ضمان درجة من التوازن بالتحقيق في الأفعال التي ارتكبها الجانب الفلسطيني، فضلا عن الجانب الإسرائيلي. ونود أن نثني على جهود البعثة في هذا الصدد.

وقد أفادت بعثة تقصي الحقائق بوجود انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان من جانب كل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وينبغي ألا نتغاضى قط عن هذه النتائج. ومن هذا المنطلق، نرجو أن يتخذ كلا الجانبين على وجه السرعة ما يلزم من خطوات لإجراء تحقيقات ذات مصداقية على الصعيد الدولي.

وتوصيات بعثة تقصي الحقائق شاملة وواسعة النطاق وتقتضي إمعان الدراسة من جانب الأطراف المعنية والكيانات التابعة للأمم المتحدة. ولدينا اعتقاد قوي بضرورة أن تجري الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة مناقشات من شأنها أن تؤدي إلى تشجيع الحوار البنّاء حول الحالة في غزة وألا تعوق ما يبذله الجانبان من جهود. ولهذا الأمر أهميته خاصة في هذه الظروف التي يبذل فيها الطرفان المعنيان جهودا جدية لاستئناف محادثات السلام. ونرى أن تشجع الجمعية العامة كلا من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الدخول في حوار بنّاء على أمل أن يسهم ذلك في التوصل إلى تسوية للحالة على أرض الواقع.

ولدينا اقتناع بأن السلام والعدل يعززان ويجب أن يعززا كل منهما الآخر. وفي هذا العام الذي يصادف ذكرى مرور ستين عاما على صدور اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ينبغي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى وسعه لتعزيز الحوار بشأن تحقيق كل من السلام والعدل.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على استجابته السريعة لطلب مجموعة الدول العربية إدراج النظر في توصيات تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة (A/HRC/12/48) في جدول أعمالنا. وأود أيضا أن أعرب لأعضاء هذه البعثة، برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، عن التقدير الذي هم جديرون به وعن امتناننا الخاص لهم، فقد شهد لهم الجميع واعترفوا بتراهتهم وشجاعتهم وصفاتهم المهنية.

وتبرهن مشاركة الدول الأعضاء على نطاق واسع في هذه المناقشة، إذا لزم البرهان، على مَعين التضامن والتعاطف والرحمة الذي تظهره هذه الجمعية دائما تجاه القضية الفلسطينية. ونرى هنا أيضا تدفقا للتعبير عن مشاعر الغضب المشروع إزاء استمرار إفلات إسرائيل من العقاب، هذا الإفلات الذي ندينه بأقصى قوة. وتود الجزائر من جانبها أن تؤكد الأهمية التي تعلقها على أن يؤدي عملنا إلى قرارات وإجراءات محددة.

وتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق المركز والجيد التوثيق مثير للغضب. ففيه وصف مؤثر للطريقة التي أخذ المعتدي الإسرائيلي سكان غزة المدنيين رهائن، مخلفا في أذياله أثرا شائنا من الضحايا والتدمير. ومما يشرف واضعي التقرير حقا أنهم جعلوا الضحايا المدنيين محورا لاهتماماتهم فيما يتعلق بالعدد المفرط من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ومن المفهوم تماما أن تقل معالجة تحقيقهم لحالة مرتكبي الانتهاكات عن معالجته لطابع الجريمة والأدوات المستخدمة فيها وصولا، قدر الإمكان، إلى تحديد الظروف المحيطة بالأحداث التي يوجه اهتمامهم إليها. غير أن من الظلم ومن الخطأ أخلاقيا أن يوضع المعتدي والطرف المتضرر على قدم المساواة بتقسيم المسؤولية عن أفعالهما مناصفة بينهما. ولدى الجزائر ثقة بأن التحقيقات التي التزم الجانب الفلسطيني بالإجماع بإجرائها ستبرهن على عدم جدوى المراوغة فيما يتعلق بالحق المشروع في الدفاع عن النفس الذي يعتد به المعتدي الإسرائيلي تبريرا لجرائمه الخطيرة.

وفيما يتعلق بالناجين الذين فقدوا ذويهم، ترفض الجزائر أن تصف ما وقع في غزة من أحداث بأنه صراع.

إنما الأمر المطروح هو عدوان عسكري همجي، ونموذج آخر لشنّ إسرائيل الحرب على المدنيين متباهية بما تملكه من أسلحة متطورة ولقيامها بأعمال وحشية تحت أضواء المسرح الدولي.

إن المناداة بتقاسم المسؤوليات في مواجهة هذا النوع من العدوان ينطوي على سذاجة مؤسفة. وقد أتاحت غزة، كما قال السيد ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الإطار النموذجي لتطبيق المسؤولية عن الحماية فيما يتعلق بالسكان المدنيين الذين نزل بهم العقاب الجماعي وفقا لسياسات ترقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية.

وإسرائيل لم تُخْفِ قط خططها المميتة، وإن عملها العدواني هذا لن يكون بالتأكيد آخر عدوان ترتكبه. فتاريخها مرصع بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة مع سبق الإصرار سعيا إلى تحقيق هدفها التوسعي. إلا أن الجريمة الأخيرة في غزة، التي ارتُكبت في وضح النهار أمام أعين المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بصورة خاصة، جريمة استثنائية من حيث أنها تهدد مفهوم معايير القانون في الصميم. فالعمل العدواني الجديد ذاك، الذي ارتكبه الجيش الإسرائيلي وأدانه المجتمع الدولي وقت ارتكابه، يشكل انتهاكا جسيما وصارخا لحقوق الإنسان في غياب أي ظروف يمكن أن تبرره، مما يبرهن مرة أخرى على أن إسرائيل مستعدة في سبيل تحقيق مآربها لأن تدوس بالأقدام على معايير القانون الدولي والمبادئ التي تأسست عليها منظمتنا.

لكن مما يؤسف له أن تلك الإدانة لم يترجمها مجلس الأمن إلى إجراءات قاطعة رغم حقيقة أن الميثاق يمنحه تلك السلطة. ومن الواضح أن المجلس، بقدر ما يتعلق الأمر بإسرائيل، لم يتخذ أبدا الموقف الحازم الصارم الذي تقتضيه خطورة الحالة والتهديد الذي تفرضه على السلم والأمن الدوليين، وكذلك على عملية السلام.

وترحب الجزائر ببيان الرئيس الهام الذي افتتح به هذا الاجتماع. ونؤيد تأييدا تاما رغبة أغلبية الوفود في رؤية الجمعية العامة ومجلس الأمن يبرهنان على شعورهما بالمسؤولية ووحدة موقفهما من أجل وضع حد مرة وإلى الأبد لسياسة العدوان والتهديدات الإسرائيلية، التي ما كانت إسرائيل تنتهجها لولا معرفتها الجيدة وثقتها الأكيدة بأنها ستفلت من العقاب. وذلك الإفلات من العقاب المقترن بمنع منظومة الأمم المتحدة من اتخاذ أي قرارات سياسية هو بالضبط ما يضعف مصداقية منظمتنا ذاتها.

ومن ثم، من الطبيعي تماما الطلب من مجلس الأمن أن يتحمل أخيرا مسؤولياته وأن يمارس واجباته في لحظة يجعل فيها عدوان إسرائيل الإجرامي منطقة الشرق الأوسط برمتها تغرق في موجة من انبعاث روح المجابهة الخطيرة، بما يتناقض مع دينامية السلام الذي تلتزم جميع الأطراف بالنهوض به والذي يقع واجب حمايته على عاتق المجتمع الدولي.

ويود وفدي أن يحث أعضاء الجمعية على أن يعتمدوا بأغلبية ساحقة مشروع القرار (A/64/L.11) الذي قدمته المجموعة العربية على أساس توصيات تقرير غولدستون. وإن الأعضاء، بقيامهم بذلك، سيقضون على الشلل الذي اتسم به موقف منظمتنا تجاه إسرائيل منذ مدة طويلة جدا، فيساعدون بذلك على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

السيد ماورر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سبق لسويسرا أن أوضحت موقفها في مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن حول تقرير بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبالتالي يود وفدي أن يكرر فحسب النقاط التالية.

لقد أجرت البعثة تحقيقات في الانتهاكات التي زُعم أن كل الأطراف، وليس طرفا واحدا، قد ارتكبتها. وبفضل ذلك النهج المتوازن جاء التقرير متصفا بمستوى عال من المصداقية. وهو يفحص الأحداث بطريقة موضوعية شاملة.

وتشعر سويسرا بالقلق من استنتاجات البعثة بأن جرائم خطيرة جدا قد ارتكبتها مختلف الأطراف، وأن الفشل في متابعتها سيكون بمثابة تنصل من المسؤولية. واستنادا إلى ذلك يقترح التقرير عددا من التوصيات لكفالة إقامة العدل.

ومما يتسم بأهمية حاسمة في هذه المرحلة أن تعمد الأطراف في الصراع إلى إجراء تحقيقاتها المستقلة بما يتفق والمعايير الدولية. فالمسؤولية أولا وقبل كل شيء مسؤوليتها هي. ولكن إذا افتقدت الأطراف في الصراع الإرادة أو القدرة على إجراء التحقيقات الضرورية والإجراءات القانونية، فالأمر عندئذ يعود إلى المجتمع الدولي حتى يضمن أن الانتهاكات لن تفلت من العقاب.

لقد أيد مجلس حقوق الإنسان توصيات التقرير ودعا مختلف الجهات الفاعلة، بما فيها الجمعية العامة، إلى كفالة تنفيذ تلك التوصيات وفقا لولاية كل منها. وإذا اقتضت الضرورة ينبغي للجمعية أن تنظر في إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان للإشراف على كل الإجراءات ذات الصلة التي تتخذها جميع الأطراف.

ومراعاة لمصالح الضحايا، الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء، يجب علينا أن نكفل ألا يضيع هذا التقرير في غياهب النسيان أو أن يقابل باللامبالاة. فمحاربة الإفلات من العقاب شرط لا غنى عنه لتحقيق سلام دائم ولمنع الجرائم المستقبلية. وهذان الهدفان يعزز أحدهما الآخر ويجب السعي إليهما في آن واحد.

الحاجة إلى حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بديهية، وإننا بتلك الروح نطالب كل الأطراف باحترام واجباتها في ذلك الصدد بموجب القانون الإنساني الدولي وكمسألة حقوق إنسان.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدا بالإعراب عن تقدير وفدي للرئيس على عقده هذا الاجتماع الوثيق الصلة بالواقع والحسن التوقيت بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة.

يود وفدي أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به في الجلسة السادسة والثلاثين ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وأدلت به سوريا في نفس الجلسة بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

ما زلنا نشعر بجزع شديد لهول أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية التي ما زالت تعصف بقطاع غزة، أزمة تطعن في صدق تعهدنا بالتمسك بالقيم الإنسانية إذا واصلنا خذلان الشعب الفلسطيني. فالمدنيون في غزة ما انفكوا يقاسون منذ مدة طويلة جدا وإن الجهود التي نبذلها لإنقاذهم وقت الخطر ضعيفة جدا.

الحصار غير القانوني الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية ما زال مستمرا، وكذلك وغلق معابر غزة. وإن الحصار الاقتصادي المكثف والقيود على التنقل لم تؤد فحسب إلى إضعاف الفلسطينيين وإنما ألحقت بهم أيضا أضرارا طويلة الأمد. وأحد تلك الأضرار، وهو ليس أقلها شدة، العواقب الوخيمة المترتبة على الحصار من حيث زرع بذور العداوة وتسريع دوامة العنف في المنطقة. ولا شك في أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ زادت من سوء الحالة الإنسانية السائدة هناك المزرية أصلا.

وتقدر إندونيسيا التقرير المستفيض والتحليلي والشامل لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/64/490، المرفق). فالتقرير لا يكتفي بنقل صورة

دقيقة عما حدث فعلا أثناء الحملة العسكرية، وإنما يكشف النقاب أيضا عن كثير من الفظائع التي تبعث على الجزع. ويجب على المجتمع الدولي ألا يغفل ذلك. ويجب علينا أن نعكف على التقرير بحماس. فالحقائق الدامغة فيه هي التي جعلت إندونيسيا تشعر بقلق وسخط شديدين من الاستنتاجات التي أسفرت عنها التحقيقات. وإننا نتفق اتفاقا تاما مع الملاحظات الواردة في التقرير.

الحملة الهجومية الإسرائيلية كانت هجمة مدبرة هدفها معاقبة وإذلال وترويع السكان المدنيين وتقويض قدرة اقتصادهم المحلي. والنتيجة كانت فرض شعور متعاظم من التبعية والضعف عليهم. وقد استُخدمت القوة المفرطة وغير المتناسبة وسياسة العقاب الجماعي بصورة متعمدة لتعذيب السكان في قطاع غزة.

هذه بصراحة سياسة إذلال بأسوأ صورها. وإندونيسيا، بصفتها دولة ولدت من أنقاض الاستعمار، تعرف جيدا أن الإذلال لا يمكن أن يكون أبدا مصدر قوة. وسياسة كهذه ليس من شأنها سوى أن تجعل من أي مجتمع خاضع للقمع يزداد قوة ويقهر في النهاية الضالع في قمعه. وينبغي لإسرائيل، بل لزاما عليها أن تتعلم من التاريخ.

ومع ذلك، لا يوجد ضمان على أن إسرائيل لن تستخدم تلك السياسة مرة أخرى. لقد ارتكبت إسرائيل العديد من الجرائم: جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، على سبيل المثال لا الحصر، وفي ذلك السياق، يود وفدي أن يكرر بأجلى طريقة ممكنة سخطه وإدانته الشديدة للمذبحة العسكرية التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة.

لذلك، نشيد ببعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة على توصياتها. ونحض جميع الأطراف المعنية على توجيه أقصى اهتمامها إلى النتائج التي خلصت إليها ومتابعة تلك التوصيات وفقا لذلك.

واليوم تتاح فرصة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة للإعراب عن آرائهم بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة. ويوجد العديد من البلدان التي سوف تؤيد التقرير بشكله الحالي؛ وبلدان أخرى قد تشكك ببعض أجزائه. هذا هو حال الأمم المتحدة عندما يحتدم نقاش القضايا فيها، ولكن لا ينبغي أبدا أن يكون ذلك عذرا لعدم التماس العدالة للشعب الفلسطيني. وعلينا ألا نفوت هذه الفرصة مرة أخرى. لقد حان الوقت للجمعية العامة للنظر في جوهر وتوصيات تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة واتخاذ قرار للمضي قدما.

وما برح الصراع في الشرق الأوسط مستمرا لفترة طويلة جدا. فقد أنقضى ستون عاما على الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي الذي جعل المنطقة مسرحا للتوتر والعنف. وعلى الجانب الفلسطيني، تواجه الأمة صعوبة البقاء من دون دولة. وعلى المسار الإسرائيلي الفلسطيني وحده، هناك المسائل الجوهرية – وضع القدس الشرقية، وحدود الدولة الفلسطينية، والمستوطنات في الضفة الغربية، واللاجئون الفلسطينيون والأمن والموارد المائية – كلها ما زالت من دون حل. وما برحت إندونيسيا لسنوات عديدة تشارك المجتمع الدولي استرعاء الانتباه إلى عواقب استمرار العمل الإسرائيلي غير الشرعي في الأراضي العربية المحتلة. وينبغي لإسرائيل أن تكف عن السياسة السائدة والمتمثلة في لعبة صم الأذان. لقد انقضت سنوات عديدة وأزهقت أرواح عديدة وتحطمت آمال كثيرة جدا.

وأخيرا، ربما لا توجد هناك قضية دولية، سواء في آسيا أو في أي منطقة أخرى، أكثر أهمية بالنسبة لإندونيسيا ولا أقرب إلى قلوبنا من إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة

وشاملة لهذا النزاع المتطاول. إن الصراع العربي الإسرائيلي يسترعي اهتمامنا وعواطفنا، ونتوق إلى إنهاء الاحتلال غير الشرعي الذي بدأ في عام ١٩٦٧.

لذلك ما فتئنا نؤيد استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية، ترتكز على جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). إن التزامنا قاطع بقيام دولة فلسطين مستقلة وقادرة على البقاء وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع جارتها. وسيكون من المأساوي للفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم من أبناء دول المنطقة والبشرية جمعاء إذا ما ظل السلام مرفوضا باستمرار في المنطقة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن نظر الجمعية العامة في تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون (A/HRC/12/48) والتقرير جاء مناسبا وفي أوانه. فتقرير غولدستون وثيقة هامة وجادة. وتشيد البرازيل بالعمل الفعال والمهني الذي قام به أعضاء البعثة. فقد تقصوا انتهاكات محتملة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الجانبين في صراع غزة بطريقة صارمة ومتوازنة. واستنتاجاتهم جديرة بالدراسة المتأنية.

ووفقا لمبدأ التكامل، فإن البرازيل مقتنعة، في الوقت الراهن، بضرورة تنفيذ الأطراف المعنية لتوصيات التقرير، بدعم كامل من لدن المجتمع الدولي. ويجب على الحكومة الإسرائيلية والسلطات المختصة في غزة أن تشرع في تحقيقات كاملة ومستقلة وذات مصداقية وتتماشى مع المعايير الدولية، في الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي أبلغت عنها البعثة. وينبغي لهذه التحقيقات أن تكون محكومة في إطار زمني محدد.

وبالنظر إلى مسؤولية المجتمع الدولي نحو كفالة المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، تعتقد البرازيل أن الرصد الدولي لتلك التحقيقات مسألة لا غنى عنها. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق.

وفي استنباط أنسب طريق لذلك، يجب أن نهتدي بالحاجة إلى التماس العدالة والحقيقة، بينما نرسي أسسا مكينة للمصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والتبرير السياسي النهائي للتحقيق في الانتهاكات المزعومة هو أن وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب السائدة في المنطقة سوف يساعد على ردع ارتكاب المزيد من العنف وتشجيع الأطراف على إيجاد حل سلمي لخلافاتها. ولا بد من أن يتوفر مجال ليس للثأر الذي لا يولد سوى المزيد من العنف، ولكن للمساءلة التي تؤدي إلى رأب الصدع ومن ثم إحلال السلام.

من المهم الاستجابة لشواغل الذين يعتقدون بأن أي متابعة فعالة لتوصيات تقرير غولدستون قد يعرضها للخطر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ومن ثم التأييد في ذلك البلد من أجل مفاوضات سلمية ذات مصداقية. وتقر البرازيل تماما بحق إسرائيل في الدفاع عن شعبها وأراضيها من شتى أشكال العدوان. وهذا حق نابع من الميثاق ولا يمكن لأحد أن ينكره. لقد ذكرنا مرارا وتكرارا بأن التأييد العام في إسرائيل لعملية السلام سوف يتناقص إذا شعر السكان بأنهم في خطر، خاصة في الجنوب.

وفي الوقت نفسه، فإن دفاع إسرائيل عن نفسها يحكمه القانون الدولي. وعلى الرغم من أن هناك الكثير ما يبعث على التحدي، من الحتمي التقيد بالقانون الإنساني الدولي، خاصة في حالات الحرب غير المتناظرة في المناطق المكتظة بالسكان، التي يتعرض فيها المدنيون إلى آثار العمل العسكري. أما الذين يمسكون بزمام الأمور في غزة فهم

محكومون بالقانون الإنساني الدولي، ولذلك تجب مساءلتهم عن الانتهاكات.

ويقول البعض إنه من غير المنطقي أو من السذاجة أن نتوقع من الأطراف أن تجري تحقيقات مستقلة. ولا يمكن لأحد أن يخمن القيام أي عمل في المستقبل أو عدمه. ولكن من الواضح أن إمكانية رفض أي طرف من الأطراف البدء بهذه التحقيقات، أو الدخول فيها من دون حماس، إذا بدأت، لا ينبغي أن يكون سببا لحمل المجتمع الدولي على التخلي عن الحاجة إلى العدالة. وستقع على عاتق الذين ينكرون المساءلة تحمل نتيجة قراراتهم.

إن تقرير غولدستون دليل بليغ على إلحاحية إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي أسفرت عنه. والحل الوحيد الدائم هو إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وموحدة جغرافيا وديمقراطية وقادرة على البقاء اقتصاديا، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا.

إن البرازيل تجدد تأييدها الشديد والقاطع لعملية السلام، ارتكازا على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية للسلام وعملية أنابوليس. ونكرر نداءنا للأطراف أن تتخذ التدابير اللازمة لاستئناف المفاوضات الموثوقة واستدامتها. ويبدو أن الزخم الذي كان سائدا في وقت سابق من هذا العام قد بدأ يتلاشى. ولا بد لنا من أن نكفل عودة صناع السلام في جانبي النزاع إلى الحلبة بسرعة.

السيد العلاف (الأردن): السيد الرئيس، أتقدم إليكم في البداية بالشكر على سرعة استجابتكم لعقد هذه الجلسة الهامة لبحث تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير غولدستون).

يمثل تقرير القاضي غولدستون المعروض علينا اليوم برهاناً جديداً على فشل الحلول العسكرية للصراع في فلسطين والشرق الأوسط. ولقد أكدت بلادي مراراً على فشل وعدم دبمومة النهج العسكري الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية. إننا من هذا المنبر نعاود التأكيد على أن مستقبل الدولة الإسرائيلية ووجودها في المنطقة وتمتعها بالأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج السلام واستئناف مفاوضات السلام الجادة على جميع المسارات وعودة الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

ولقد جاء عمل بعثة تقصي الحقائق في إطار الولاية الموكلة إليها من قبل مجلس حقوق الإنسان، وتميز عملها بالمهنية والحرفية وبشكل عكس نزاهة أعضاءها وموضوعيتهم. ويأتي تقرير غولدستون إضافة أخرى إلى التقارير الدولية الموجودة في سجل الصراع والدمار في الشرق الأوسط التي أدانت في مجملها العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان ودور العبادة وغيرها من الأهداف المحرمة بموجب القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقيات جنيف لحماية المدنيين في أوقات الحرب. وأكثر من ذلك، فإن ما قامت به إسرائيل وكما جاء في تقرير القاضي غولدستون إبان الحرب الأخيرة على غزة يشكل خرقا قانونياً وأخلاقياً لمسؤوليتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بمقتضى القانون الدولي الإنساني. ونسجل هنا أسفنا العميق لعدم تعاون الحكومة الإسرائيلية مع البعثة الدولية لتقصي الحقائق، ونطالبها بالامتثال لإرادة المجتمع الدولي في التحقيق بأعداد الضحايا التي سقطت والدمار الهائل الذي حصل من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والذي شمل أيضا منظمات الإغاثة الدولية التابعة للأمم المتحدة ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

لقد عانت بلادي وشعوب المنطقة بأسرها من ويلات الصراع والاحتلال، وعلى مر السنوات الطويلة للصراع فقد ثبت أن العنف والقتل لا يجلب إلا المزيد من العنف ويزيد من مشاعر الإحباط واليأس لدى شعوب المنطقة. ولقد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي بتحقيق العدالة الجنائية وحماية الأجيال من تكرار المآسي الإنسانية التي شهدناها في غزة وقبلها الكثير في مسيرة أحد أطول الصراعات في تاريخ البشرية المعاصر.

وعليه، فإن هذه المنظمة أمام مسؤولية كبيرة لجهة أن لا يذهب جهد القاضي غولدستون وزملائه أدراج الرياح. إذ لا بد من متابعة ما أفضى إليه التقرير من توصيات لتحقيق العدالة وصون الأمن والسلم الدوليين. وبهذا الصدد، فإنه يقع على مجلس الأمن وبحكم المسؤولية المنوطة به اتخاذ ما يلزم للنظر فيما ورد بتقرير غولدستون من نتائج وتوصيات.

ونحن في الأردن لطالما آمنا بأهمية احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وعملنا بجهد دؤوب على صيرورة المحكمة الجنائية الدولية إلى أرض الواقع صوناً للبشرية وسداً في مواجهة الإفلات من العقاب. ونؤكد هنا على أن مواجهة ثقافة الإفلات من العقاب مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأن المساءلة الجنائية لا يمكن بأي شكل أن تتناقض مع الجهود المبذولة لتحقيق السلام.

نطالب إسرائيل التي ترتبط مع بلادي باتفاقية سلام بالاحتكام إلى السلم والعيش المشترك مع شعوب المنطقة والكف عن الممارسة المخالفة للقوانين الدولية المتمثلة بالاستيطان وأعمال الحفريات والتهجير وهدم المنازل في القدس والاستمرار بحصار الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على أرضه وتقسيم وابتلاع أراضيه من خلال الجدار العازل. ونحذر هنا أن ما تقوم به إسرائيل من ممارسات في القدس سيشكل بؤرة أخرى لانطلاق دوامة العنف وانتكاسة جديدة وشديدة لجهود السلام لما تمثله القدس من مكانة دينية وتاريخية للشعوب الإسلامية والمسيحية على السواء. ومؤكدين أن مثل هذه الممارسات الإسرائيلية في القدس والأراضي العربية المحتلة لا تستقيم ونهج السلام ولا تخدم مستقبل وأمن إسرائيل في المنطقة.

السيد نونييث موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تعلق كوبا أهمية كبرى على نظر الجمعية العامة في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن الصراع في غزة، المعروف بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48). إن تقرير بعثة تقصي الحقائق وثيقة موضوعية ذات مضمون قانوني بالغ الشدة صيغ باحترافية ونزاهة. ورفض إسرائيل لاستنتاجاته وامتناعها عن التعاون في تطبيقها يبرزان احتقار الحكومة لإرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، ورفضها مرة أخرى الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

إن موقف إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال يستوضح من خلال الحصار الإجرامي وسياسة إغلاق المعابر الحدودية التي تواصل فرضها على سكان غزة، الأمر الذي يفاقم من صعوبة ظروف العيش لشعب فلسطين الذي ما فتئ يعاني منذ فترة طويلة. وإسرائيل، بعدوانها العسكري في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين، لم تنتهك انتهاكا صارخا القانون الدولي فحسب، بما في ذلك التزاماتها القانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، وإنما ارتكبت أيضا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

المسؤولون عن تلك الأعمال الوحشية لم تتم محاكمتهم. فهم ما زالوا يتمتعون بالإفلات من العقاب. وهذا غير ممكن إلا بسبب الحماية التي تحظى بها إسرائيل من الدولة العظمى التي تستمر في تزويد إسرائيل بالموارد المالية

والأسلحة التي تمكّنها من مواصلة سياستها العدوانية المتمثلة في احتلال الأراضي والقضاء على الشعب الفلسطيني. وتعتقد كوبا اعتقادا راسخا إن الإفلات من العقاب الذي تتمتع به حكومة إسرائيل هو بالضبط الذي مكّنها من مواصلة سياساتها غير القانونية بما يتناقض تناقضا واضحا مع القوانين الدولية، وسمح بتصعيد سياساتها العدوانية.

وقد أكدت بعثة تقصي الحقائق أن كلا الحصار السابق والعدوان ضد قطاع غزة يشكلان صورة من صور العقاب الجماعي ضد السكان الفلسطينيين في غزة وأن السلطات الإسرائيلية قد فرضتهما لتحقيق هذه الغاية. ولا يوثق التقرير أو يؤكد الانتهاكات العديدة التي ارتكبتها إسرائيل ضد القانون الإنساني الدولي فحسب، بما في ذلك مبدأي التمييز والتناسب، بل إنه يشكل أيضا دليلا على وجود نية مبيتة جلية لمهاجمة الأهداف المدنية. ويؤكد ذلك الأمر الذي صدر إلى الجنود بعدم التميز بين المدنيين والعسكريين.

وتدين كوبا بشدة هذه الأعمال وتحث المجتمع الدولي على ضمان محاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال بكل القسوة التي تبررها الجرائم التي ارتكبت. ونطلب إلى الجمعية العامة أن تتصرف دونما تأخير وأن تتخذ قرارا يضمن اتخاذ التدابير المناسبة لتجنب تكرار حدوث هذه الحالات في المستقبل. ولا يمكن السماح لحالات الإفلات من العقاب بأن تستمر.

علاوة على ذلك، نكرر طلبنا إلى حكومة إسرائيل لوضع حد لجميع انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك سياسة الاستيطان في القدس الشرقية، والامتثال بشكل صارم لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وتتيح الحقائق التي أبرزها التقرير فرصة للمجتمع الدولي للنظر في قضية فلسطين بعمق أكبر. ونعتقد أن نتائج هذا التقرير ستساهم في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وضمان احترام سيادة دولة فلسطين المستقلة وممارستها لتلك السيادة داخل حدود ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها.

السيد موريجون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية.

تكرر إكوادور تأكيد موقفها فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط، الذي يتمثل في الاحترام التام لمعايير ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات. وندين استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، ونحث على الامتثال للمعاهدات والاتفاقات الدولية، وعلى الامتثال التام للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة.

ويدين وفد بلادي مرة أخرى أعمال العنف في الشرق الأوسط، التي ترتكب في انتهاك واضح للقانون الدولي، وتمنع التوصل إلى حل عالمي وشامل للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، استطرادا الصراع العربي – الإسرائيلي، في سياق قرارات الأمم المتحدة وتمشيا مع معايير القانون الدولي ومبادئه.

كما ندين العمليات العسكرية في قطاع غزة، التي تسببت في حدوث خسائر هائلة في الأرواح البشرية، وبخاصة بين النساء والأطفال، وأضرار مادية جسيمة. وبالإضافة إلى الأعمال العسكرية، يزيد الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية من حدة معاناة ودمار شعب يكافح لإقامة دولة مستقلة وذات سيادة. وقد أدت هذه الإجراءات إلى قيام رئيس مجلس حقوق الإنسان بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة.

وتضع إكوادور في اعتبارها التوصيات التي تظهر في التقرير الموضوعي للبعثة، تقرير غولدستون (A/HRC/12/48)،

بما في ذلك التوصيات المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة المختلفة، وإسرائيل، والسلطات الفلسطينية المختصة، والمجتمع الدولي. وتتعلق هذه التوصيات بالمساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، والتعويضات، والانتهاكات الجسيمة لمعايير حقوق الإنسان، والحصار وجهود إعادة الإعمار، واستخدام الأسلحة والإجراءات العسكرية، وحماية منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومتابعة تنفيذ توصيات اللجنة.

كما تحيط إكوادور علما مع الشعور بالقلق بالدعم غير الكافي الذي تقدمه إسرائيل لبعثة تقصي الحقائق، حسبما ورد في تقرير غولدستون. وليس هناك أدنى شك في وجود علامات على حدوث انتهاكات جسيمة لمعايير ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. ولذلك لم تكن الأمم المتحدة ضحية للهجمات التي تسببت في وفاة ١٨ من موظفيها فحسب، بل إن عليها أيضا التزاما بفتح تحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في المنطقة، من أجل منع إفلات من يفترض مسؤوليتهم عن تلك الأفعال من العقاب، مع الأخذ في الاعتبار، بوجه خاص، كما ورد في تقرير غولدستون، أن إسرائيل أقل استعدادا لإجراء تحقيقات جنائية تفي بالمتطلبات الدولية.

أخيرا، تؤيد إكوادور مطالب المجتمع الدولي بضرورة تسوية هذا الصراع مع احترام حقوق الشعبين في فلسطين وإسرائيل في العيش في سلام وأمن، بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة، داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحث الطرفين على بذل الجهود التي تساهم في إعادة إجراء الحوار الذي يؤدي، عن طريق الامتثال الصارم والفعال لالتزاماتهما، إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على الاستجابة لطلب المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز عقد جلسة للجمعية العامة للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف بتقرير غولدستون. ونود أن نعرب عن التقدير للجهود التي قام بها أعضاء البعثة – القاضي ريتشارد غولدستون، والبروفيسور كريستين تشينكن، والسيدة هنا جيلاني، والعقيد ديزموند ترافرس – وهم شخصيات قانونية بارزة معروفة بالنزاهة والكفاءة المهنية وسجلاتهم لا تشوبها شائبة. وقد قاموا بتحقيق دقيق وشامل في ظروف غير مؤاتية، بما فيها رفض إسرائيل التعاون مع البعثة، كما رفضت التعاون مع بعثات كثيرة قبلها بسبب عقلية الاستعلاء على القانون ورفض الاعتراف بالشرعية الدولية. وأعرب عن التأييد لبيان مصر باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

لقد شهدنا جميعا العواقب المأساوية للعدوان العسكري الذي شنته إسرائيل بدءا من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل والمحاصرين في قطاع غزة، الذي أودى بحياة أكثر من ألف وثلاثمائة من الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم المئات من الأطفال والنساء، واستخدمت فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي كل الأسلحة الثقيلة والفتاكة في تجاهل تام للحياة البشرية وللقوانين والأعراف الدولية، واستمر حتى بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) في كانون الثاني/يناير الماضي.

وقد أشار تقرير غولدستون إلى الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والتي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، بل والجرائم ضد الإنسانية، وتشمل القتل العمد، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية وإلحاق أضرار بدنية ونفسية بالمدنيين، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع، بما فيها المباني التعليمية والمستشفيات ودور العبادة، بدون أن تبرر ذلك أي ضرورة عسكرية. وأشار التقرير كذلك إلى عدد من الحوادث التي تثبت السياسة المنهجية للعقاب الجماعي، منها حادث تدمير

المطحن الوحيد الذي يوفر الطحين لسكان قطاع غزة بشكل منهجي، وحادث تدمير الآبار، وحادث قصف مدرسة الفاخورة التابعة للأونروا، التي كانت ملجأ آمنا لأطفال غزة وأسرهم. وتشكل تلك الجرائم انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقوانين الدولية لحقوق الإنسان، وبالتحديد اتفاقيات جنيف، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تضم أحكاما تُعنى بحماية المدنيين تحت الاحتلال الأجنبي وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

لقد قام مجلس حقوق الإنسان في دورته الاستثنائية الثانية عشرة المنعقدة منذ أسبوعين باعتماد تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وإحالته إلى الجمعية العامة، تمشيا مع التوصيات الواردة في التقرير.

ولم يكن تقرير غولدستون التقرير الأول الذي يشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بل سبقته تحقيقات عديدة حول الحرب الأخيرة على غزة، كمجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة، واللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في غزة التي شكلتها جامعة الدول العربية، وتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية ومرصد حقوق الإنسان. وقبل الحرب الأخيرة على غزة، كانت هناك سلسلة من التقارير والتحقيقات الدولية التي كشفت الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، منها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في مذبحة جنين برئاسة مارتي إهتساري، وتقرير القس ديزموند توتو عن مذبحة بيت حانون. إلا أن عدم تنفيذ توصيات تلك التقارير من قبل المجتمع الدولي والحصانة التي مُنحت ولا تزال تُمنح لإسرائيل ساهمت في استمرار عقلية الإفلات من العقاب لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وعززت شعور إسرائيل بأنها فوق القانون، وشجعتها على مواصلة ارتكاب جرائمها.

وفي هذا الصدد، نتساءل عن مصير تقرير مجلس التحقيق الذي شكله الأمين العام الذي لم يُنشر إلا موجزه التنفيذي، حيث أوصى ذلك المجلس بإجراء تحقيق مستقل، وأكد أن الجيش الإسرائيلي قد نفذ ضربات مباشرة ومتعمدة تجاه مقار الأمم المتحدة في خرق للحصانة الممنوحة للمنظمة وموظفيها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى ما تسببت فيه تلك الضربات من قتل وإصابة اللاجئين الذين لاذوا بتلك المقار.

ولا بد من قيام هيئات الأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن، باتخاذ إجراءات جادة لمتابعة توصيات بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في غزة والتقارير الأخرى التي ذكرناها، وتحمّل مسؤوليتها تجاه الإجراءات والجرائم التي تنذر بالخطر وتشكل تهديدا سافرا للسلم والأمن الدوليين. إن إهمال ما ورد في تقرير غولدستون سيرسل الرسالة الخاطئة في الاتجاه الخاطئ، خاصة بالنظر إلى حجم الجرائم التي كشف عنها تقرير غولدستون والشرعية التي استمدها من ولايته الممنوحة له من قبل مجلس حقوق الإنسان.

وإن كانت الحكومة الإسرائيلية قد اتهمت تقرير غولدستون بالانحياز – كما اتهمت تقارير كثيرة قبله بل وقرارات الشرعية الدولية نفسها – فإن بعثة تقصي الحقائق لم تقتصر على المخالفات من قبل الجانب الإسرائيلي، بل نظرت كذلك في الادعاءات الموجهة ضد الجانب الفلسطيني. ومع ذلك، فلم تعثر البعثة على أي دليل يدعم ادعاءات الحكومة الإسرائيلية بأن الجماعات الفلسطينية قد اتخذت من المستشفيات والمدارس والمساجد قواعد لنشاطها العسكري، بل في الواقع استخدمت تلك المرافق كملاجئ آمنة. وفي الوقت الذي نؤكد من جديد على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي من قبل جميع الأطراف، نرى أنه من الإجحاف بحق الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال والمجرد من الأسلحة الثقيلة والحديثة أن يُقارن دفاعه المشروع عن النفس بالعدوان

والجرائم التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال باستخدام قوة عسكرية مفرطة وأسلحة محرمة دوليا، ونؤكد على عدم وجود أي تناسب أو تماثل بين الاثنين على الإطلاق. إن حق الكفاح من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي لا يمكن مساواته بالعدوان العسكري من جانب قوات الاحتلال.

إن كان موضوع جلسة اليوم هو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها إسرائيل في عدوانها العسكري الأخير على غزة، فإن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي والأعراف الدولية ما زالت مستمرة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، حيث يعتبر الحصار الظالم المفروض على غزة سياسة عقاب جماعي تهدف إلى عزل القطاع وتجويع وترويع سكانه.

وفي القدس الشرقية كذلك، تعتبر الأعمال الاستفزازية وغير القانونية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية، أو التي تسمح بها وتحميها، استمرارا للخرق الواضح للقانون الدولي. ولا بد من الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، حتى ما يسمى بالنمو الطبيعي. ولا بد من وضع حد لأعمال الإرهاب التي يقوم بها المستوطنون المتطرفون في باحة الحرم الشريف وضد الفلسطينيين العزل، أو التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية، كإغلاق ومحاصرة المسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول للصلاة، والتهديد باستخدام القوة.

إننا ندين بشدة الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة المقدسة، عاصمة دولة فلسطين، والمساس بطابعها وطبيعتها الجغرافية ووضعها القانوني وتحديد مصيرها بشكل غير قانوني وانفرادي، ونعتبر تلك المحاولات لاغية وباطلة، كما أكدت على ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

إن محاسبة إسرائيل على انتهاك القانون الدولي لا تضع العراقيل أمام استئناف عملية السلام كما يدعي البعض، بل إن غض الطرف عن تلك الجرائم، والأزمة الإنسانية المتفاقمة نتيجة للعدوان العسكري والحصار المفروض على قطاع غزة، واستمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلي، والتصعيد الأخير في القدس الشرقية، هو العائق الأكبر أمام الجهود الدؤوبة التي تبذلها المجموعة الرباعية ودول المنطقة وغيرها من الأطراف المعنية، والتهديد الأكبر لاحتمالات تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. وإن عدم استيعاب إسرائيل لثقافة الحوار والسلام ينأى بها عن سلوك العالم المتحضر.

وأخيرا، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار يقر تقرير مجلس حقوق الإنسان، ويطلب إلى الأمين العام إحالة تقرير غولدستون إلى مجلس الأمن تمشيا مع توصيات التقرير، وقد انضمت دولة قطر إلى مقدمي المشروع وفقا لسياستنا المتماشية مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. إن اعتماد مشروع القرار سيعتبر الخطوة الأولى نحو إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وتحقيق الإنصاف للضحايا وإقامة العدالة الجنائية التي لا تسقط بالتقادم، ويبقى المجتمع الدولي مسؤولا عن تحقيقها، فضلا عن أنه سيسهم في تهيئة البيئة المناسبة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): من المؤسف أننا، خلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا الكثير من الحالات التي تنم عن الافتقار إلى الحماية الفعالة للجماعات الضعيفة في الصراعات المسلحة. فقد شهدنا ضحايا بأعداد كبيرة جدا، ومنهم الأطفال والنساء وعابرو السبيل الأبرياء. وشهدنا أطرافا في الصراعات المسلحة يتصرفون بطريقة لا يمكن قبولها وغير قانونية بمقتضى القانون الإنساني الدولي. ولهذا السبب، تعتقد النرويج بأن من واجبنا أن نتصرف. يمكننا ويجب علينا أن نستعيد دور القانون

الإنساني الدولي والاحترام الكامل للمبادئ الأساسية التي تكمن في صميم الأمم المتحدة.

ويتعرض على نحو متزايد دور الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني للتهديد. وهناك حالات واضحة حرمت فيها وكالات محايدة ومحمية بموجب القانون الإنساني الدولي من إمكانية الوصول إلى الضحايا عند الحاجة. ومن الضروري حماية وتوسيع نطاق القانون الإنساني الدولي والدفاع عنه. ويجب أن تحترم جميع الأطراف في الصراعات المسلحة القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

ومنذ نشوب الصراع في غزة أكدت النرويج على أن الأطراف في ذلك الصراع يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الانتهاكات المحتملة للقانون الإنساني المرتكبة على أيدي قوات تحت قيادتها وعن مقاضاة تلك الانتهاكات. وهذا أمر ضروري في مجتمعات تقوم على أساس سيادة القانون. وهو ضروري لمنع ثقافة الإفلات من العقاب. وهو ضروري أيضا من أجل توقعات السلام والازدهار في المنطقة وللمصالحة فيما بين شعوبها على الأجل الطويل.

ونرحب بحقيقة أن تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) شامل وجيد التوثيق وأعد إعدادا جيدا بوجه عام. وقد فسرت بعثة تقصي الحقائق ولايتها بأنها تشمل أي عمل لأي طرف من الأطراف الذي ربما يشكل انتهاكا لقانون حقوق الإنسان الدولي أو للقانون الإنساني الدولي. وهذا أمر هام. فقيمة التقرير تتجاوز إلى حد بعيد الصراع قيد النظر بينما يواصل المجتمع الدولي دراسة حدود الأعمال المسموح بها ومدى التناسبية في الحروب الحديثة. وتلك تعد مسائل وجودية هنا في الأمم المتحدة.

ويسجل التقرير ادعاءات ذات طبيعة خطيرة للغاية. فهو يدعي أن إسرائيل ومجموعات فلسطينية على حد سواء ربما تكون مسؤولة عن انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولذا يتوجب علينا أن نتعامل معه على نحو ذي مغزى وبطريقة موثوق بها هنا في الأمم المتحدة.

يتضمن التقرير عددا من التوصيات المقدمة للأطراف. ويجب أن يمتثل التنفيذ الوطني لتلك التوصيات للمعايير الدولية ذات الصلة. ولذا من الضروري أن يكون هناك رصد دولي للتنفيذ من جانب الأطراف. وفي هذا السياق، نعتقد أن للأمين العام ولمجلس حقوق الإنسان كليهما أداء أدوار أساسية. وينبغي التصدي للتحديات المعقدة في متابعة التوصيات الواردة في التقرير، ومنها حقيقة أن تلك التوصيات موجهة على حد سواء إلى الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول.

إننا نرى بحزم أن على الجمعية العامة أن توجه رسالة واضحة لا لبس فيها بشأن متابعة التقرير. ولكي تكون تلك الرسالة فعالة، من المهم أن تحظى بالدعم على أوسع نطاق ممكن. وعلينا أن نضمن اعتماد نهج منسق من جانب أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ونتجنب القيام بعمليات متنافسة فيما بينها. ومن الضروري التأكد من أن قرار الجمعية العامة سيكون مكملا للعملية الجارية في مجلس حقوق الإنسان.

نحن نعتقد أن تركيز مشروع القرار (A/64/L.11) على التزام الطرفين بإجراء تحقيقات مستقلة وموثوق بها وفقا للمعايير الدولية ذو صلة وبنّاء. ولكي تصل الرسالة، نشجع المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار على أن يأخذوا في الاعتبار الكامل المقترحات التي من شأنها أن تسمح بالحصول على أكبر تأييد ممكن.

إن النرويج عاقدة العزم على الإسهام في عملية ذات مغزى وموثوق بها بشأن تقرير غولدستون في الجمعية العامة

وفي مجلس حقوق الإنسان. ونأمل أن نلمس الالتزام نفسه من جميع الأعضاء الآخرين.

السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): تعتقد نيكاراغوا بأن هذه المناقشة في جلسة عامة للجمعية العامة بشأن تقرير غولدسون (A/HRC/12/48)، كما دعا إليها مجلس حقوق الإنسان، ونحن أحد أعضائه، في مشروع قراره (S/12-1)، المعتمد في دورته الاستثنائية الثانية عشرة، إنما هي أمر أساسي. ونشكر ليبيا التي تصرفت بسرعة مرة أخرى بالدعوة إلى عقد جلسة الجمعية العامة. ونشكر على وجه الخصوص السيد علي التريكي، رئيس الجمعية العامة، الذي نعرف أننا نستطيع دائما أن نعول عليه.

ويؤيد بلدي تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل السنغال بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن نيكاراغوا لا يمكنها أن تستمر في التسامح مع الانتهاكات المتكررة من قبل إسرائيل – الدولة القائمة بالاحتلال – لقواعد حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. فتلك الانتهاكات تسبب المعاناة الفظيعة للشعب الفلسطيني، الذي يعيش في ظل أزمة إنسانية خطيرة، وتسهم في التدهور المستمر في الوضع. وكما يشير تقرير بعثة تقصي الحقائق المعروض علينا اليوم، تتضمن تلك الانتهاكات التدمير المتعمد لجهود إعادة البناء في قطاع غزة، بينما هو في أمس الحاجة إليها.

ويمثل التقرير تذكيرا جديدا بالفظائع التي ترتكبها إسرائيل، التي استخدمت القوة غير المتناسبة ضد السكان المدنيين في قطاع غزة لتفجير مخازن الأغذية والمدارس والمناطق السكنية والمستشفيات والمصانع ومعدات تطهير المياه. وفي الفترة الواقعة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تسببت إسرائيل في مقتل أكثر من ١ ٤٠٠ فلسطيني، أغلبيتهم من المدنيين، ومنهم أكثر من ٢٠ في المائة من القصّر.

ومن المهم التشديد على الفرق في المواقف بين إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والسلطات الفلسطينية. فطوال الوقت، دعمت الأخيرة البعثة وتعاونت معها. وعلى العكس من ذلك، رفضت حكومة إسرائيل بشكل متكرر التعاون مع البعثة بأي شكل من الأشكال.

ومن العار أن المجتمع الدولي يستمر بالسماح لإسرائيل بتجاهل الدعوات والمطالب المتكررة بوقف الهمجية التاريخية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، التي حرمته من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس، في حدود ١٩٦٧ المعترف بها دوليا.

ونحث الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى على أن تنظر بجدية في تقرير البعثة واستنتاجاتها وأن تتخذ إجراءات بناء على ذلك. فعدم اتخاذ إجراءات يعني أن تصبح شريكا في تلك الممارسات والسياسات الإسرائيلية. وكي يعزز إمكانيات السلام في المنطقة، على المجتمع الدولي أن يبدي العزم فيما يتعلق بمسألة مساءلة إسرائيل وضمان التقيد بالقانون الدولي في جميع الظروف. ويجب أن يشمل ذلك احترام اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والامتثال لها على النحو الذي أكد عليه أكثر من ٢٤ قرارا من قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة التي لا تحصى.

وتتفق نيكاراغوا مع الآراء التي أعربت عنها بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة القائلة إن بعض الأعمال التي تقوم بها حكومة إسرائيل توفر الأساس لتشكيل محكمة مختصة لتخلص إلى أنه قد ارتكبت جرائم

ضد الإنسانية. ومن بين تلك الإجراءات التي يشير إليها التقرير الحصار وحرمان الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل كسب رزقهم، والبطالة والمساكن والمياه، وحرمانهم من حرية التنقل وحقهم في الدخول إلى وطنهم والخروج منه ووضع القيود على وصولهم إلى المحاكم والتعويض الفعال.

لا بد من اتخاذ تدابير ملموسة لضمان حماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وكسر الحلقة المفرغة لإفلات إسرائيل من العقاب خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، التي جعلت هذه الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة للقانون الدولي أمرا ممكنا.

وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نشير إلى تقرير السيد كيفين كاهيل، كبير مستشاري مكتب رئيس الجمعية العامة للشؤون الإنسانية والصحة الدولية في الدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين، المعنون ”غزة – الدمار والأمل“. ويصف هذا التقرير، الذي يستند إلى الزيارة التي قام بها إلى غزة بعد الغزو، الحالة المأساوية التي يشهدها آلاف الفلسطينيين، ويصفها السيد كاهيل بالقول إن مستوى الدمار يستحضر صور درسدن وهيروشيما في نهاية الحرب العالمية الثانية.

يجب تطبيق جميع التدابير القانونية المتاحة وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولن يكون ذلك ممكنا إلا بقدر ما يتوقف الداعم الرئيسي لإسرائيل، الولايات المتحدة، عن دعم الدولة القائمة بالاحتلال. ولو لم يكن ذلك الدعم موجودا، لما استمر احتلال الأراضي العربية والفلسطينية والغزوات والمذابح المتتالية.

لقد سمعنا هنا القول بضرورة إطلاق سراح سجين إسرائيلي وحيد، جندي واحد. وذُكر أيضا ضرورة إطلاق سراح آلاف السجناء الفلسطينيين. ويدعو بلدي أيضا إلى تحرير شعب بأكمله، وهو الشعب الفلسطيني، الذي تحرمه الدولة القائمة بالاحتلال من الحرية ومن أغلب حقوقه الأساسية وغير القابلة للتصرف.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة بناء على طلب حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية للنظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التراع في غزة، المعروف أيضا بتقرير غولدستون (A/HRC/12/48)، على إثر توصية مجلس حقوق الإنسان الواردة في قراره دإ-١/١٢ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي إظهار نادر للتوازن والإنصاف، ينحي التقرير باللائمة على إسرائيل والفلسطينيين على السواء، مشيرا إلى ارتكاب كل طرف منهما انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما فيها جرائم حرب. وكما شددت منظمة العفو الدولية، فإن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يلقي المسؤولية عن التحقيق والمحاكمة على انتهاك هذه القوانين على عاتق السلطات والمؤسسات المحلية بصورة رئيسية. وحيثما لا تبذل الجهود للوفاء بهذه المتطلبات من قبل البلد أو الطرف المعني، أو لا يستطيع القيام بذلك، فيمكن تفعيل أي آلية للعدالة الدولية.

ولا يمكن أن تكون ولاية بعثة تقصي الحقائق أوضح مما هي عليه، أي:

> ”التحقيق في جميع انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في غزة أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها“. (*A/HRC/12/48*، الفقرة ١)

وفي ذلك السياق، فإن للحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة تداعيات قانونية وأخلاقية أكبر بكثير وتمتد إلى خارج الحدود المباشرة لفلسطين وإسرائيل، إذ أن الفلسطينيين يسعون للحصول على تعويضات من خلال القانون الدولي عن جرائم الحرب التي ارتكبت في غزة. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها إسرائيل للتقليل من الضرر الذي لحق بسمعتها، من الواضح بصورة متزايدة أنه سيكون من الصعب على إسرائيل، هذه المرة، أن تتصدى بفعالية لمصداقية التقرير الدولية. ويتفق الأستاذ الإسرائيلي موشي ماعوز من الجامعة العبرية في القدس مع هذا:

”لقد وقع الضرر. وانتشرت الأخبار في جميع أنحاء العالم. وحتى لو جاءت إسرائيل بتقرير مضاد ذي مصداقية ولجنة تحقيق مستقلة، فكل ما سيفعله ذلك هو التقليل من الضرر“.

وفي الحقيقة، رفضت إسرائيل التقرير ووصفته بأنه متحيز وأحادي الجانب ويحتوي على معلومات زائفة ومشوهة، وهي تسعى لحماية جنودها من أي تحقيق مستقل. ونفهم أن حماس تدرس إمكانية تشكيل لجنة لعرض قضيتها فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ غير الموجهة على المناطق المدنية في جنوب إسرائيل.

وجدير بالذكر أن بعثة تقصي الحقائق قد فسّرت ولايتها بأنها تتطلب منها وضع السكان المدنيين في المنطقة في صميم اهتماماتها فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي. وبينما تشكو إسرائيل من اعتداءات حماس، مثل استهداف المدنيين بالصواريخ أو الهجمات الانتحارية، التي أدينت بصفتها أعمالا إرهابية، تتجاهل مئات القذائف الموجهة والصواريخ القوية التي تطلقها من البر والجو والبحر على المدن والمراكز الحضرية الفلسطينية المأهولة بالسكان وتسببت في مقتل مئات الأشخاص.

إن الكثير من الأنشطة الإسرائيلية هي عقاب جماعي. وكما لاحظ تقرير غولدستون، أنه بينما تحاول إسرائيل تصوير أعمالها على أنها رد على هجمات الصواريخ الفلسطينية، فإن الهدف الحقيقي لإسرائيل هو شعب غزة برمته. ومعاملة العديدين من الفلسطينيين بطرق شتّى – الذين قتل منهم العديدون حتى أثناء محاولتهم الاستسلام، والاعتقالات الجماعية والمزيد من الجرائم – تؤكد على الطبيعة القاسية للإجراءات الإسرائيلية. لقد دمرت إسرائيل مستودعات الأغذية، وكذلك نظامي المياه والمرافق الصحية والمنازل السكنية والمدارس والبنايات والطرق. ومن الواضح أن تلك المسألة يجب، بل ينبغي، أن تسترعي انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن.

إن حياة الفلسطينيين اليومية مزعزعة إلى درجة كبيرة ومعرضة للخطر ويكتنفها عدم اليقين في أحسن الأحوال. وباستطاعة إسرائيل أن تقوم بالمزيد من العمل للتخفيف من المشقات المتفشية التي يتعرض لها السكان المدنيون العاديون، مثل فتح معابر غزة المحظورة للسماح بدخول المعونة الإنسانية والسلع التي تمس الحاجة إليها. ولا بد من أن تتوقف عمليات الهدم غير القانوني للمنازل وطرد السكان. وقد قدمت طلبات واسعة النطاق لوقف أنشطة الاستيطان أو تجميدها، بما فيها النمو الطبيعي السيئ السمعة، وليس لمجرد تقييدها. ويمكن أن يقال نفس الشيء تقريبا عن احتلال مرتفعات الجولان، لأن أنشطة الاستيطان والبناء تجري فيها بصفة مستمرة. وبشكل عام، يبدو أن السياسة والإجراءات الإسرائيلية ترمي عمدا إلى خلق حقائق واقعة على الأرض وحالة تؤدي فيها المصادرة والتقسيم والمستوطنات والسيطرة والكيانات غير الاقتصادية في نهاية المطاف إلى استبعاد ظهور حل قادر على البقاء يستند إلى وجود دولتين. وقد أدينت إسرائيل عدة مرات على مدى

العقود الماضية لمعاملتها غير الإنسانية للفلسطينيين، ولكن الإجراءات التي يتخذها المجتمع العالمي نادرا ما تتسم بالحسم.

ويجب أن يقال شيء أيضا فيما يتعلق بالقدس الشريف، المدينة التي تحاول إسرائيل مصادرتها في كل يوم من خلال التوسع الذي لا ينتهي في المستوطنات وأعمال الحفر حول في أرجائها، وخاصة بالقرب من المسجد الأقصى وغيره من المواقع الدينية. وقيل الكثير أيضا بشأن الجدار الشهير قيد الإنشاء من جانب إسرائيل حول الضفة الغربية، الذي يصادر بطبيعة الحال كثيرا من الأرض الفلسطينية بينما يفصل بين مناطق ومزارع كانت متجاورة.

ويحدونا الأمل في أن تصغي إسرائيل لصوت العقل والعدالة الدولية من أجل سلامها واستقرارها هي ومن أجل السلام في المنطقة برمتها.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جنوب أفريقيا عن ترحيبها بفرصة المشاركة في هذه الجلسة وتبادل آرائنا بشأن تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48).

وفي البداية، نود أن نثني على أعضاء فريق بعثة تقصي الحقائق، القاضي ريتشارد غولدستون والسيدة كريستين تشينكن، والسيدة هينا جيلاني، والعقيد دزموند ترافرس، الذين اضطلعوا بالمهمة في غزة على النحو الذي كلفهم به مجلس حقوق الإنسان رغم جميع الاحتمالات وتحت ظروف قاسية. ونثني عليهم لإصرارهم على أن تكون الولاية خالية من التحيز وموضوعية وأن تقتضي التحقيق في جميع الانتهاكات، بغضّ النظر عن هوية مرتكبيها. ونرى أن هذا النهج عزز مصداقية الولاية والتقرير الذي تمخضت عنه.

ويعترف وفدي أيضا مع التقدير بالطريقة الممتازة التي أدوا بها مسؤوليتهم وبما أبدوه من التزام وشجاعة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المنطقة المتأثرة وإعلاء شأن سيادة القانون.

ومن دواعي أسفنا أن البعثة، رغم المناشدات العديدة، لم تلق أي تعاون من حكومة إسرائيل، التي رفضت كذلك ضمنا أن تسمح للبعثة بالوصول إلى غزة والضفة الغربية وجنوب إسرائيل.

وتدرك حكومة جنوب أفريقيا بوضوح أن هذه كانت بعثة لتقصي الحقائق وليست تحقيقا قضائيا، ونؤيد دون تحفظ جميع التوصيات التي يتضمنها تقريرها. وتؤكد حكومة جنوب أفريقيا مجددا ثقتها الكاملة في القاضي غولدستون، وتشير إلى الدور البارز الذي قام به في عملية انتقال بلدنا إلى الديمقراطية وما أظهره من نزاهة لدى العمل في كثير من القضايا الدولية، بما في ذلك المحكمتان الجنائيتان الدوليتان ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ونعرب عن إدانتنا بأشد العبارات أعمال العدوان السافر، والانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية خلال توغلها في قطاع غزة المحتل في الجزء الأخير من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وأوائل هذا العام.

ذلك أن قوات الدفاع الإسرائيلية، في عمل ينطوي على الاستخفاف السافر والمطلق بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، شنت هجمات مباشرة على المدنيين كانت نتائجها قاتلة، واستخدمت الدروع البشرية في انتهاك لحكم سابق من المحكمة الإسرائيلية العليا بتحريم هذا السلوك، وهاجمت المنشآت المدرسية التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ودمرت المصنع الوحيد المتبقي لإنتاج الدقيق، وجرفت مساحات هائلة من الأرض الزراعية، وقصفت نحو ٢٠٠ منشأة

صناعية، ودمرت البنى التحتية الفلسطينية. وأسفرت جميع هذه الفظائع عن خسائر هائلة في أرواح الأبرياء، وتشريد آلاف الفلسطينيين، ومعاناة بشرية لا يمكن قبولها ولا ضرورة لها، وأضرار بيئية.

وينبغي أن تُفهم الحالة الراهنة في الشرق الأوسط في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، الذي يرجع تاريخه إلى عام ١٩٦٧، وما يرتبط به من إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وسجل إسرائيل في الاستخفاف بالقانون الدولي وعدم اتخاذ مجلس الأمن أي إجراء له معنى ردا على هذا السجل هما العاملان الرئيسيان اللذان يسهمان في عدم إحراز تقدم في عملية السلام.

وفي هذا الصدد، تعرب حكومة جنوب أفريقيا عن اعتقادها الراسخ أن التنفيذ الكامل للتقرير وما جاء فيه من توصيات أمر بالغ الأهمية للتصدي لأعمال الإفلات من العقاب البالغة الضرر وأنه سيسهم إسهاما كبيرا في ضمان المساءلة.

وندعو حكومة إسرائيل إلى الامتثال الكامل للتوصيات الواردة في التقرير، بما فيها التوصية بأن تنشئ إسرائيل هيئة مستقلة متمتعة بالمصداقية للقيام بالتحقيقات والمحاكمات بغية التصدي لانتهاكات القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، وفي حال عدم قيامها بذلك أن يتولى مجلس الأمن المسألة، بما فيها إحالة الموقف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وندعو مجلس الأمن أيضا إلى قبول التقرير واعتماد توصياته. ويخطئ مجلس الأمن إن افترض أن هذا التقرير الهام، المبني على تحليل لعشرات الحوادث والمقابلات مع مئات الأشخاص واستعراض آلاف الوثائق، يمكن أن يعامل باستخفاف. ولهذا السبب، ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية.

ويجد وفدي ما يشجع في التزام الفلسطينيين بالتصدي لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولية، ونرى أنهم صادقون في تعهدهم بالامتثال لتوصيات التقرير، بما فيها إنشاء هيئة مستقلة لإجراء التحقيقات ضمانا للمساءلة والعدالة.

إن المجتمع الدولي يقف عند مفترق طرق تاريخي، وهو مدعو إلى التصرف على نحو حاسم للتصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية الطويلة الأجل لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني وذلك باعتماد توصيات بعثة تقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، وضمان تنفيذ تلك التوصيات. وسيكفل هذا المسار في العمل تعزيز جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز نظام حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان، واستعادة الثقة في المجتمع الدولي، ولا سيما الثقة من جانب المجتمعات المتضررة.

ولقد برهنت جنوب أفريقيا باستمرار على دعمها الذي لا يفتر لحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة خاصة به ولها مقومات البقاء. ونرى أن الرؤية المتمثلة في التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، استنادا إلى إقامة دورة فلسطينية تعيش بسلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، هي الحل المستدام الوحيد لهذا الصراع.

وعليه، لدينا اعتقاد بأن التنفيذ الأمين للتوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق سيسهم إسهاما كبيرا في مسعى السلام لكل من إسرائيل وفلسطين، وتعزيز الاستقرار والتنمية في المنطقة.

السيد جمعة (تونس): تلتئم الجمعية العامة هذا اليوم للنظر في تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول الحرب الأخيرة على غزة، الذي تبناه مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

وجدير بمنظمتنا أن تولي الاهتمام المطلوب لاستنتاجات هذا التقرير وتوصياته وأن تؤمّن المتابعة الضرورية لها ضمانا لتطبيق مبادئ القانون الدولي وقواعد القانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وإن الشعب الفلسطيني أبلغ مثال على هذه الحالة لما يتعرض له من انتهاك يومي لحقوقه وما عانى منه من مآس خلال حروب عديدة طيلة العقود الستة الماضية.

إن منظمتنا وأجهزتها الرئيسية، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، معنيان في المقام الأول بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وحماية المدنيين أينما كانوا خلال الحروب والأزمات. ومن مسؤوليات منظمتنا ضمان احترام حقوق هؤلاء المدنيين وفرض تطبيق متساو وعادل للقرارات والاتفاقيات الدولية. وتتأكد هذه المسؤولية اليوم تجاه العالم بأسره اعتبارا لأهمية الموضوع المطروح.

لقد مثل الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة في بداية السنة الجارية انتكاسة حقيقية للأوضاع في المنطقة في وقت هي أشد ما تكون فيه بحاجة إلى دفع جهود السلام وتهيئة الظروف لاستئناف العملية السلمية. كما خلف خسائر فادحة في الأرواح من بين المدنيين الفلسطينيين، خاصة من النساء والأطفال، علاوة على الدمار الهائل في البنى التحتية والبيوت السكنية والمنشآت المدنية، بما فيها مكاتب منظمة الأمم المتحدة. إن نهج التصعيد العسكري والاستعمال الآلي للقوة واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا لا يمكن إلا أن يزيد من تعقيد الأوضاع وتغذية نزعات العنف ودرجات الاحتقان، وهو ما لا تسعى إليه جهود المجموعة الدولية ولا يخدم الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وقد جاء تقرير غولدستون Goldstone ليعبر بشكل محايد وموضوعي عن بشاعة ما تعرض له الشعب الفلسطيني من اعتداءات رغم مناشدة عديد الأطراف الدولية، من بينها تونس، لوقف هذا التصعيد وتفادي حصول كارثة إنسانية لشعب يعاني أصلا من الحصار والإغلاق منذ سنوات.

ومن منطلق تمسك تونس بالشرعية الدولية، وانحيازها مبادئ العدل والحق، وحرصا منها على منع تكرر هذه الاعتداءات، ترى بلادي ضرورة أن تحظى الاستنتاجات والملاحظات الواردة في تقرير غولدستون بكل العناية اللازمة والمتابعة الجدية بما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات عملية وحاسمة.

إن بلادي على اقتناع بأن المضي قدما في العملية السلمية يبقى وحده الكفيل بتفادي انفلات آخر للأمن في منطقة الشرق الأوسط وخير ضامن لأرواح المدنيين الأبرياء، وأفضل سبيل لتحقيق مطامح شعوب المنطقة في الأمن والاستقرار.

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد تأكيد موقف بلادي الثابت والمبدئي في مساندة القضية الفلسطينية العادلة والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيه وإنهاء مأساته التي دامت عقودا طويلة. كما تجدد تونس دعوة المجتمع الدولي وخاصة الأطراف الراعية لمسيرة السلام إلى تكثيف الجهود لحمل إسرائيل على الكف عن سياستها الاستيطانية وغيرها من الممارسات الاستفزازية وعلى رفع الحصار وإجراءات الإغلاق عن الشعب الفلسطيني دون شروط مسبقة، حتى يتسنى استئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أساس القرارات الدولية ومرجعيات العملية السلمية ومبادرة السلام العربية.

في الختام، تؤكد بلادي أهمية تضافر جهود المجموعة الدولية من أجل وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني ومساعدته على تجاوز تأثيرات حرب غزة واستمرار الحصار والإغلاق، من خلال تمكينه من تلقي المساعدات الإنسانية واحتياجاته الأساسية، استجابة لنداءات منظمة الأمم المتحدة

وهيئاتها المتخصصة، وتطبيقا لقراراتها، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

السيد بوظهير (الكويت): تناقش الجمعية العامة اليوم بندا هاما يتعلق بالتقرير المحال إليها من مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة: تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48).

إن دولة الكويت، بعد الاطلاع على هذا التقرير الهام، تتقدم بخالص التقدير ووافر العرفان للقاضي ريتشارد غولدستون وفريقه العامل على تقديمهم تقريرا مهنيا وواقعيا، يوضع بشكل جلي الممارسات الإسرائيلية الوحشية في حق السكان في غزة، الذين عاشوا كابوسا مرعبا خلال ثلاثة أسابيع من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ذهب ضحيته ١ ٤٠٠ شهيد وما يقارب ٥ ٠٠٠ جريح، مما شكل خرقا خطيرا من جانب جيش محترف ضد مدنيين عزل سلبت القوات المسلحة الإسرائيلية حقهم في الحياة وانتهكت كل الأعراف والشرائع والقوانين.

لقد مارست إسرائيل سياسة التعتيم الإعلامي وإخفاء الأدلة. إلا أن القاضي غولدستون وفريقه تحلوا بشجاعة كافية لفضح إسرائيل وجرائم الحرب التي ارتكبتها، والتي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ونظرا لهذا تعرض القاضي غولدستون لتشهير في الإعلام وتشكيك بحيادية تقريره. وإن دل هذا على شيء، فإنه يدل على تضرر إسرائيل من هذا التقرير، الذي يعد وثيقة تاريخية مميزة في تاريخ الصراع في الشرق الأوسط تُدان فيها إسرائيل بشكل مباشر وتُحمل المسؤولية لخرقها للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

حاولت إسرائيل بشتى الطرق أن تعرقل عمل لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق ومنعتها من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية وحرمتها من التواصل مع الشهود أو الوصول إلى المقار والمباني التي تم تدميرها لمعاينتها على أرض الواقع. ولولا تعاون الجانب المصري في فتح معبر رفح وتعاون السلطة الفلسطينية لما أمكن لهذه اللجنة أن تؤدي دورها في الوصول إلى الحقيقة المؤلمة التي أثرت على كل محب للسلام في العالم واستأثرت بمساندة رأي عام دولي مؤيد قل مثيله حتى داخل دولة إسرائيل.

إن الحصار الجائر الذي تمارسه إسرائيل على قطاع غزة وسياسة العقاب الجماعي بحجة أنها تريد إيقاف إطلاق الصواريخ على أراضيها لا يُبرر أبدا ولا يمنح إسرائيل الحق في استخدام القوة المفرطة في الرد عليها. فالرد الإسرائيلي العسكري الشنيع، الذي أصاب كامل البنية التحتية في القطاع ودمر المباني الحكومية والمساجد والمستشفيات والمنازل، لهو دليل واضح على العجرفة الإسرائيلية وجبروت القوة التي تمارس بها كافة أشكال التنكيل والتعذيب.

لقد استخدمت إسرائيل أسلحة ترقى إلى التحريم دوليا كالفوسفور الأبيض والقذائف السهمية والقنابل العنقودية والانشطارية. وهذه الأسلحة الفتاكة تهدف إلى تشويه المصابين وإعاقتهم إذا نجوا من القتل. فأي قانون دولي يسمح بهذه الممارسات العدوانية أو يسكت عنها ولا يتعامل معها بحزم وقوة!

إن إسرائيل لم تحترم حرمة مباني الأمم المتحدة، وقامت بقصف مجمع المكاتب الميداني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بذخائر عالية التفجير وبقنابل الفوسفور الأبيض. وهذا انتهاك صارخ للمواثيق الدولية ومعاهدات الأمم المتحدة يضاف إلى سجل جرائمها الحافل في خرق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

وقامت إسرائيل أيضا باستخدام المدنيين كدروع بشرية بعد عصب أعينهم وتقييد أيديهم وإدخالهم في المنازل التي تعتقد هي بأن فيها مسلحين. وهذا يخالف كافة قوانين الإنسانية ويعتبر من جرائم الحرب. كما أنها قامت بنقل المئات من الفلسطينيين لاعتقالهم في السجون الإسرائيلية بدون وجه حق وبدون محاكمة ومن غير أي ذنب ارتكبوه، وهذه أدلة واضحة كذلك على تمادي إسرائيل في أعمالها الوحشية والعدائية.

كما ذكر التقرير أن إسرائيل استخدمت اليورانيوم المنضب وغير المنضب وهذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتدقيق، وإن كان معروفا سلفا النتيجة التي تدل عليها أفعال إسرائيل المنهجية في خرق القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة كافة، بما فيها القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الداعي إلى وقف إطلاق النار أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة.

لقد أكد القاضي غولدستون في تقريره نقلا عن الشهود والمواطنين الفلسطينيين والذين تأثروا كثيرا والذين يعتقدون بأنه سيكون آخر تقرير تعده الأمم المتحدة: فأي تقرير يصدر ولا يتبع بإجراء دولي رادع سوف يزيد إسرائيل جرأة وتكبرا، ويزيدها اقتناعا ومنعة بأنها لا تُمس. وهذا يعزز من ثقافة الإفلات من العقاب ويشوه مصداقية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. فهل الدول الأعضاء مستعدة لفقدان مصداقيتها وصونها للسلم والأمن الدوليين بسبب التعنت والبطش الإسرائيلي؟

وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلادي دعمه لجميع التوصيات الواردة في التقرير والمرفوعة إلى الجمعية العامة وإلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن وإلى مجلس حقوق الإنسان وإلى المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي. كما نطالب الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقات جنيف باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لعقد اجتماع عاجل ينظر في الخروقات الحاصلة لاتفاقيات جنيف لحقوق الإنسان. كما نؤكد على أهمية حمل إسرائيل على تنفيذ ما جاء في توصيات تقرير غولدستون وتشكيل المحاكم الوطنية ولجان التحقيق ذات المصداقية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

إن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المحموم في القدس، ورغبة إسرائيل في طمس الهوية العربية لمدينة القدس، واعتداءها على المقدسات الإسلامية ومنعها للمصلين من الصلاة في المسجد الأقصى الشريف، وحمايتها للمتطرفين اليهود لدى ممارسة معتقداتهم الدينية في دور العبادة الإسلامية لهو تحد صارخ لمشاعر بليون ونصف بليون مسلم. وهذه التصرفات الإسرائيلية الشاذة والمدانة من قبل المجتمع الدولي تؤجج مشاعر العنف والتطرف وتفتح الباب واسعا لردود الأفعال على جميع المستويات.

ومن هذا المنطلق نحذر، ونناشد في نفس الوقت المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بجهازيها الرئيسيين، الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبالذات الدول ذات النفوذ التي تتحمل بشكل مباشر صيانة وحفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك الدول المحبة للسلام، ومؤسسات المجتمع المدني بكافة تنوعاتها، والمؤسسات الدينية بكافة أشكالها في كل مكان من العالم، أن تقف بحزم وشدة تجاه منع التعديات الصارخة على المسجد الأقصى ومحيطه، والتي وصلت إلى حد خطير قد يؤدي بلا شك إلى اختفاء معالمه، مما سيعرض السلم والأمن الدوليين لمخاطر كبيرة ستنال الجميع بلا استثناء وتهدد السلم والاستقرار العالمي.

إن دولة الكويت تتعهد أمام الجمعية العامة، شأنها شأن جميع الدول المحبة للسلام، ومن منطلق مسؤولياتها والتزاماتها الدولية، بأن تعمل جاهدة من أجل أن يبقى تقرير غولدستون حيا في ضمير المجتمع الدولي حتى يتم تطبيق مبدأ

”عدم الإفلات من العقاب“، وتماشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية التي انتهكتها إسرائيل بصورة غير معقولة وغير مقبولة وغير مسبوقة في عالمنا المعاصر في حربها الظالمة ضد السكان المدنيين في قطاع غزة الفلسطينية.

كما ندعو الدول الأعضاء إلى العمل معا على تنفيذ التوصيات الواردة في بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، ودعم مشروع القرار العربي المعروض علينا في الوثيقة A/64/L.11 الذي يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح لمواجهة الظلم والعدوان.

السيد جانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بشكره إلى رئيس الجمعية على عقده هذه الجلسات المكرسة للنظر في توصيات الدورة الثانية عشرة لمجلس حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل أن تساعد جلساتنا هذه في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة في قطاع غزة، والمساهمة في الإنهاء المبكر لمعاناة الشعب الفلسطيني، والتحرك قدما في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وتعرب الحكومة الصينية عن شديد قلقها حول الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في غزة. وإن الحصار المفروض على قطاع غزة على مر السنين، بالاقتران بصورة خاصة بالأعمال العسكرية في نهاية العام الماضي وبداية العام الحالي، أدى إلى أزمة إنسانية خطيرة للشعب الفلسطيني وتسبب في عدد هائل من الإصابات بين المدنيين الأبرياء. إن قلوبنا تعتصر ألما لرؤية الشعب الفلسطيني في محنته هذه.

ومن ناحية أخرى، نتفهم الشواغل الأمنية لإسرائيل، ونشعر بحزن مماثل تجاه الإصابات بين المدنيين الإسرائيليين. إلا أن تلك الشواغل لا يجوز التذرع بها لاستخدام القوة المفرطة التي تلحق الأذى بالمدنيين الأبرياء. وينبغي للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء أن يتمتعوا بحق متساو في البقاء على قيد الحياة وفي الأمن الشخصي. ونعارض كل أعمال العنف ضد المدنيين ونحث الأطراف المعنية على الامتثال للقانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان. ومن أجل التحسين الحقيقي للحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نأمل أن تستجيب إسرائيل لدعوات المجتمع الدولي فتفتح المعابر الحدودية إلى غزة، وتكفل الوصول غير المعاق لمواد الإغاثة الإنسانية والتعمير إلى غزة، وتوقف بناء المستوطنات والجدار العازل، وتكف عن الهدم القسري للمنازل الفلسطينية، وتلغي القيود المفروضة على الأنشطة العادية وحرية التنقل لأبناء الشعب الفلسطيني.

ويحدونا الأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه السياسي والأخلاقي المتواصل للشعب الفلسطيني وأن يكثف مساعدته الاقتصادية والمالية والتقنية للتخفيف من المشقة التي لا يزال يعاني منها الشعب الفلسطيني. وينبغي للأطراف المعنية أن تفي على الفور بالتزامات المساعدة التي قطعتها في مؤتمر المانحين المعقود في شرم الشيخ بمصر، في آذار/مارس، فتساعد الشعب الفلسطيني على استئناف حياته الطبيعية الكريمة.

عملية السلام في الشرق الأوسط وصلت إلى منعطف حرج. فالأوضاع الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زالت تحديا رئيسيا للجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي تركيزه منصبا على الحالة وأن يقدم مساعدة فعلية ملموسة.

لقد أحطنا علما بتقرير وتوصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/12/48) التي تتضمن جملة من الخطوات المحددة الأهداف والتنفيذية. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن

تواصل اهتمامها بالأمر، بالتعاون مع الأجهزة والوكالات المعنية للأمم المتحدة، وأن تقوم بإجراء تحقيقات مستقلة وموثوقة بشأن جميع الأنشطة التي تنتهك القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان وأن تخضع مرتكبيها للمساءلة. وفي انتظار ذلك، يتعين على أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها أن تقوم بمهامها، وأن تعمل بالتقيد الصارم بولاياتها.

إن المفاوضات السياسية هي المخرج الوحيد. أما دائرة العنف فلن تقودنا إلى أي مكان. ينبغي على الأطراف المعنية أن تستمر في التحلي بضبط النفس وأن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر. إننا نأمل أن تستمر فلسطين وإسرائيل في الالتزام الثابت بمحادثات السلام وأن تعملا على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام حتى يتسنى الوصول إلى تسوية تقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام.

ستبقى الحكومة الصينية ملتزمة بدعم عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد شاركنا بفعالية في الترويج للسلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط. كما عملنا بهمة عالية في تقديم المساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني. كذلك نؤيد الدور الإيجابي الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان والأجهزة والوكالات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وستواصل الصين تعاونها مع بقية أعضاء المجتمع الدولي لبذل جهود دؤوبة من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.